



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、

科学及文化组织

باريس، 2009/10/19
الأصل: فرنسي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

الدورة العادية الثانية
باريس، مقر اليونسكو، القاعة 12
2009/6/16-15

المحضر التفصيلي

تتضمن هذه الوثيقة مشروع المحضر التفصيلي للدورة العادية الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. ويمكن للأطراف والمراقبين تسجيل تعليقاتهم عن طريق البريد الإلكتروني convention2005@unesco.org و/أو عن طريق تقديم نسخة ورقية إلى أمانة الاتفاقية، وذلك قبل 1 حزيران/يونيو 2010.

البند 1 - افتتاح الدورة

1 - بدأت الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي يوم الإثنين 2009/6/15، بحفل افتتاح رسمي ترأسه السيد كويشيرو ماتسورا المدير العام لليونسكو.

2 - وضمت الدورة 427 مشتركاً، منهم 295 مشتركاً من 90 طرفاً في الاتفاقية (89 دولة والاتحاد الأوروبي)، كما شارك 75 ممثلاً عن 30 دولة ليست طرفاً في الاتفاقية، ووفد مراقب دائم، و13 ممثلاً عن 7 منظمات دولية حكومية، و44 ممثلاً عن 12 منظمة غير حكومية لها صفة مراقب. وقد تولت شعبة تنوع أشكال التعبير الثقافي باليونسكو أمانة الاجتماع.

3 - ويمكن الاطلاع على الكلمة الافتتاحية التي ألقاها المدير العام، من خلال موقع الاتفاقية على شبكة الويب: <http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001829/182993m.pdf>.

البند 2 - انتخاب رئيس مؤتمر الأطراف ونائب (نواب) الرئيس والمقرر الوثيقة CE/09/2.CP/210/2

4 - ذكرت مساعدة المدير العام للثقافة، أنه تم الاتفاق على انتخاب المكتب المكون من ستة أشخاص، أي شخص واحد عن كل مجموعة انتخابية من المجموعات الانتخابية الست للمنظمة، وأوضحت أن هذا المكتب يتألف من رئيس، وأربعة نواب للرئيس، بالإضافة إلى مقرر يجري انتخابه بصفة شخصية. وتساءلت عن الدور المحدد الذي يلعبه هذا المقرر، موضحة أن قطاع الثقافة يعني بالعديد من اللجان الحكومية الدولية ومؤتمرات الدول الأطراف، وأن دور المقرر يختلف من اتفاقية إلى أخرى. ففي بعض الأحيان، يقدم المقرر تقريراً شفهيّاً يلخص فيه ما فهمه وتابع وسمع من الأعمال التي جرت. وفي أحيان أخرى، لا يقدم أي تقرير شفهي، ويقتصر الأمر على تسليم تقرير كتابي تفصيلي. واقترحت مساعدة المدير العام للثقافة أن يُعد التقرير الشفهي - كما هو موضح في جدول الأعمال - في شكل خلاصة جامعة للقرارات التي سيتخذها كل من المؤتمر أو اللجنة. كما رأت أن بإمكان المقرر أن يقوم بدور نشط في إعداد التقرير المفصل الذي تضعه الأمانة والذي يقدم في الدورة المقبلة للجنة أو لمؤتمر الأطراف بغية اعتماده. وأوضحت مساعدة المدير العام للثقافة أن دور المقرر لن يكون أقل أهمية نظراً لأنه الضامن للقرارات الصادرة عن الهيئة المعنية والتي ينبغي نسخها بأمانة. ومن هذا المنطلق، فإن مسألة لغة المقرر تصبح أقل أهمية، وسألت مساعدة المدير العام للثقافة بعد ذلك عما إذا كان هناك مقترحات بشأن رئاسة المؤتمر.

5 - فاقترح وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترشيح السفير ج. لوران، موضحاً أن صاحب الشأن لم يكن قد استشير، ومؤكداً مع ذلك على أهمية وجود شخص يملك هذه الخبرة الطويلة في إدارة المباحثات.

6 - وتساءلت مساعدة المدير العام للثقافة عن مدى تأييد هذا الاقتراح ولاحظت أن سؤالها قوبل بالتصفيق. ثم سألت عما إذا كان السفير لوران وفد كندا يقبلان هذا الاقتراح الذي يحظى بتأييد جماعي.

7 - فأبدى السيد جيلبرت لوران استعداده للاضطلاع بهذه المهمة وشكر الأطراف على ثقتهم التي تشرف وسعد بها أيما سعادة بترأسه اللجنة لمدة ثلاثة اجتماعات، وأن هذا يمثل فخراً عظيماً لأي دولة من الدول. وأثنى على الأمانة والسيدة لاكوي اللذين قد عملا لمدة أسبوعين كاملين على التعريف برئاسة هذا المؤتمر، بينما كانت تتعقد في

الوقت ذاته باليونسكو تظاهرات أخرى جعلت من المتعذر على العديد من المندوبين قبول الرئاسة خلال هذه الفترة.

8 - وشكرت مساعدة المدير العام للثقافة السفير لوران ودعته لمشاركتها المنصبة، وذكرت بأنه ترأس اللجنة في الدورات الثلاث الأولى قبل السيدة لأكوي، التي ستقدم تقرير اللجنة بصفتها الرئيسة الحالية. كما اقترحت تأجيل موضوع تعيين أعضاء آخرين بالمكتب، وإعادة النظر في مشروع القرار الخاص بانتخاب المكتب في وقت لاحق. وأعربت عن أملها في أن تتفق كل مجموعة انتخابية على اقتراح واحد. وأعطت مساعدة المدير العام للثقافة الكلمة للسيد لوران، الرئيس المنتخب.

البند 3 - اعتماد جدول الأعمال الوثيقة CE-09-2.CP-210-13

9 - قدم الرئيس هذا البند، ودعا الأمانة لاستعراض بنود جدول أعمال هذه الدورة الثانية.

10- وقرأت السيدة جاليا ساوما فوريرو، أمينة الاتفاقية قائمة وثائق العمل التي أعدتها الأمانة والمرسلة في 15 أيار/مايو في المواعيد القانونية المحددة في النظام الداخلي. وأشارت إلى أن هذه الوثائق متاحة بلغات عمل مؤتمر الأطراف الست وتحمل الرمز CE/09/2.CP/210 يتبعه رقم مطابق لرقم جدول الأعمال ورقم كل مشروع قرار.

11- وبعد ذلك، هنا وفد البرازيل الرئيس، وأشار إلى أن مؤتمر الأطراف قد يوصم بالبيروقراطية إذا ما اقتصر على النظر في اقتراحات اللجنة، فالغرض منه هو تهيئة الفرصة لكل أطراف الاتفاقية لتبادل الآراء فيما بينهم بصفة عامة لذلك اقترح وفد البرازيل أن تتاح للأطراف إمكانية إبداء ملاحظات على أنشطتهم وتبادل المعلومات عن تطبيق الاتفاقية، وذلك في الفترة الفاصلة بين النظر في البند 4 والبند 5 من جدول الأعمال.

12- وطلب الرئيس من الأطراف التفكير في هذا الاقتراح ثم أعطى الكلمة لوفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

13- وبعد تهنئة الرئيس على انتخابه الباهر بالإجماع، طلب وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وقف العمل بصورة رسمية ومؤقتة بالمادة 17 من النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف لإتاحة الفرصة للمؤتمر للنظر في طلبات الترشيح لانتخاب اللجنة المقدمة بعد الموعد المحدد. وأوضح الوفد أنه أثناء النظر في البند 8 من جدول الأعمال "انتخاب أعضاء اللجنة" سوف يقترح تعديلات على مشروع القرار لتجنب وجود عقبات في المستقبل.

14- وأيد وفد سانت لوسيا اقتراح وفد البرازيل وتعقيباً على اقتراح وفد لاو، أشار إلى أن من الضروري وقف العمل بإحدى مواد النظام الداخلي للتمكن من قبول طلب ترشيح قدماء بعد التواريخ المنصوص عليها في النظام. واقترح الوفد تسوية هذه المشكلة عن طريق إضافة فقرة إلى النظام، على غرار النظام الداخلي لاتفاقية 1972، وذلك لتحديد مهلة ثانية أقرب إلى الانتخابات لأن مهلة الستة أسابيع المحددة قبل المؤتمر كانت بعيدة جداً، وتطرح عدة مشكلات بالنسبة للدول الأطراف.

15- أشار الرئيس - ملخصاً الاقتراحات - إلى أن هناك طلباً بتعديل جدول الأعمال في البند 8 لكي يضاف إليه وقف العمل بالمادة 17. وقد يتضمن هذا البند ثلاثة أجزاء: وقف العمل بالمادة 17 للسماح لدولتين من الدول الأطراف بتقديم طلبات ترشيحهما؛

والانتخابات؛ وبعد الانتخابات، اقترح تعديل المادة 17 كي لا يضطر مؤتمر الأطراف إلى وقف العمل بهذه المادة كلما وصلت طلبات الترشيح بعد مهلة الستة أسابيع.

16- وذكر وفد البرازيل عندئذ أنه فهم مداخلات كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسانت لوسيا بمعنى إدراج بند جديد في جدول الأعمال بشأن تعديل النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف، وفي هذا السياق يقترح تعديل المادة 17. وأوضح الوفد أنه ينبغي إضافة بند مستقل إلى جدول الأعمال ينص على مراجعة النظام الداخلي. وفيما يتعلق بموضوع وقف العمل بالمادة 17، كان من رأي الوفد أنه لا ينبغي ذكره صراحة في جدول الأعمال بما أن اتخاذ مثل هذا القرار يرجع إلى مؤتمر الأطراف.

17- فشكر الرئيس البرازيل وأحاط علماً بالرغبة في إدراج بند مستقل يتعلق بتعديل المادة 17 يحمل الرقم 8 مكرر في جدول الأعمال، وتطلب أن ينعكس هذا الاقتراح في جدول الأعمال وإذا كان الحضور يوافق على اعتماده كما هو معدل عن طريق اقتراح البرازيل.

18- وتساءل وفد البرازيل عما تمخض عن اقتراحه بخصوص التبادل العام لوجهات النظر بشأن تطبيق الاتفاقية الذي قد يأتي ضمن جدول الأعمال بين البند 4 والبند 5.

19- وسأل الرئيس إذا ما كان هناك طرف يريد مساندة اقتراح البرازيل كي يتم إدراجه في جدول الأعمال، الأمر الذي يسمح للوفود التي ترغب في ذلك بتقديم عرض عام. وذكر بان وفد سانت لوسيا كان قد أيد الاقتراح.

20- فأيد وفد الإكوادور اقتراح البرازيل.

21- وذكر الرئيس بأنه تم إدخال تعديلات على جدول الأعمال: أولهما هو اقتراح البرازيل بشأن نقاش عام بين البندين 4 و5، وإضافة بند يتعلق بتعديل المادة 17. وأعتمد هذان التعديلات، بالإضافة إلى القرار 3 CP.2. وبعدها ذكر الرئيس بأنه ينبغي قبول المراقبين في مؤتمر الأطراف، وذلك قبل الانتقال إلى البند 4 من جدول الأعمال.

البند 3 مكرر - الموافقة على قائمة المراقبين

22- أشار الرئيس إلى أن هناك مراقبين مسجلين دون التمتع بحق التصويت بموجب المادة 2.1 من النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف.

23- واقترح وفد البرازيل، حرصاً على مراعاة القواعد السارية، إدراج بند في جدول الأعمال بشأن قبول المراقبين، وذلك لتلافي اتخاذ قرار لا يركز على بند من بنود جدول الأعمال واقترح إعادة النظر في القرار الخاص بجدول الأعمال وتعديله للوصول إلى بند بعنوان "قبول أو إجازة المراقبين"، طبقاً للمادة 2.3 من النظام الداخلي.

24- وأوضح الرئيس أن القائمة كانت تقرأ في الماضي دون أن يتخذ القرار بشأنها بصفة رسمية. ولكنه أوضح أنه من الناحية القانونية يبدو هذا البند ملائماً، وأن مؤتمر الأطراف يجب أن يتخذ قراراً رسمياً في موضوع قبول حضور ومشاركة المراقبين. اقترح على المؤتمر تعديل جدول الأعمال ليضيف إليه بنداً بشأن الموافقة على قائمة المراقبين. ثم طلب من الأمانة قراءة قائمة المراقبين.

25- قرأت **أمينة الاتفاقية** قائمة الدول الأعضاء في اليونسكو وعددها خمس وعشرين دولة، والبعثة الدائمة للمراقبة، التي تتمتع بصفة المراقب والتي كانت حاضرة في القاعة، وهي: أفغانستان، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، وأذربيجان، والبحرين، وبلجيكا، وكوستاريكا، ودومينيكا، وهندوراس، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، واليابان، وقطر، ولبنان، وليبيريا، والمغرب، وهولندا، وجمهورية كوريا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجمهورية التشيكية، ورواندا، وصربيا، وتركيا، والكرسي البابوي. ثم قرأت قائمة المنظمات الدولية الحكومية السبع والحاضرة في القاعة، وهي: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، ومؤسسة الكومنولث، ومجلس أوروبا، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ثم ذكرت أخيراً الأنتي عشرة منظمة غير الحكومية الحاضرة في القاعة: لجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو، والمجلس الدولي للموسيقى، والعمل من أجل الثقافة في أوروبا، والاتحاد الدولي للحالفات من أجل التنوع الثقافي، واتحاد الموسيقيين الدولي، والمعهد الأوروبي للبحث الثقافي المقارن، والمعهد الوطني للمسرح، والاتحاد الدولي لمجالس الفنون ووكالات الثقافة، والشبكة الدولية للتنوع الثقافي، ورابطة "تقاليد للغد"، والاتحاد الإذاعي الأوروبي، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

26- وطلب الرئيس من مؤتمر الأطراف الموافقة على قائمة المراقبين، ثم تم اعتماد القرار 2.CP 3 مكرر.

البند 4 - اعتماد المحضر المختصر للدورة العادية الأولى لمؤتمر الأطراف الوثيقة CE/09/2.CP/210/4

27- قدم الرئيس هذا البند وأشار إلى أن الأمانة لم تتلق أي تعديل الخاص بالمحضر المختصر، وسأل عما إذا ما كان هناك تعليقات أو تعديلات.

28- فأشار وفد **جنوب أفريقيا** إلى وجود خطأ في الفقرة 27 من المحضر المختصر فعوضاً عن قراءة "عدم المبالغة في أهمية" ينبغي قراءة العكس أي "عدم التقليل من أهمية".

29- وشكر الرئيس جنوب أفريقيا موضحاً أن هذا التصحيح البالغ الأهمية سيؤخذ بعين الاعتبار. ثم أعلن أن المحضر المختصر تم اعتماده وكذلك القرار 2.CP 4. وانتقل الرئيس بعد ذلك إلى البند الجديد في جدول الأعمال وهو البند المتعلق بالبيانات العامة.

البند 4 مكرر - المناقشة العامة

30- أعطى الرئيس الكلمة للسيدة توتو مونا، وزيرة الثقافة الكاميرونية.

31- فأدلت **وزيرة الثقافة الكاميرونية** ببيان أحواله إلى الأمانة ويرد نصه الكامل في الملحق 1. وذكرت بوجه خاص أن بلدها المعروف بتنوعه الإثني واللغوي والثقافي، يعتبر أن الاتفاقية أداة هامة تكفل له ازدهار إمكانياته الثقافية الكامنة وافتتاحها على الثقافات الأخرى في العالم وإثراءها.

32- وبعد أن هنا وفد **البرازيل** الرئيس وأكد له على تعاونه الكامل، أدلى أيضاً ببيان أحواله إلى الأمانة؛ ويرد نصه الكامل في الملحق 2. وأشار بوجه خاص إلى أن بلده نجح تماماً في إدماج تحدي تعزيز التنمية المستدامة في سياساته وفي برامجها الثقافية، وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الاتفاقية تمثل عنصراً أساسياً لأنها تسمح بالمشاركة الاجتماعية وتعزيز استقلالية واستدامة المجموعات الثقافية التي تعرف التكنولوجيات المتطورة في مجتمعاتها وتضمن الانتفاع بها. كما ذكر الوفد أن الصندوق الدولي للتنوع

الثقافي المشار إليه فيما يلي باسم "الصندوق" يمثل أداة أساسية لتمويل سياسات التنمية التي وضعتها البلدان النامية ويهدف إلى تنشيط التعاون والتضامن على الصعيد الدولي. ولهذا السبب، ذكر بأن من مسؤولية الأطراف التي لديها القدرة أن تعمل على جمع مبالغ هامة، والتعهد باعتماد الوسائل اللازمة لحشد الأموال، وأن تتبع سبلاً مبتكرة في هذا الصدد.

33- كذلك هنا وفد **غواتيمالا** الرئيس، وشكر اليونسكو لمساندتها للجنة في تفعيل هذه الاتفاقية. وفي مداخلة، أكد الوفد على أنه في مواجهة التحولات الكبيرة الناجمة عن العولمة التي غيرت التصورات ووجهات النظر، والتي أنشأت شبكة ضخمة من الروابط، أصبحت حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي أمراً جوهرياً من أجل بقاء الجنس البشري. وأوضح الوفد أيضاً أن الجهود والأعمال الجارية في بلده ترمي إلى إدراج أحكام الاتفاقية في تشريعاته الوطنية كي تصبح قانوناً وضعياً وأشار إلى أن هذا القانون سوف يترجم إلى سياسات وطنية تقر بأن حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي تمثل جوهر التنمية والديمقراطية والسلام إذ من شأنها، في إطار السياق الوطني، أن تسهم في محاربة الفقر.

34- بعد تهنئة الرئيس والثناء على كفاءته، نوّه وفد **فنلندا** بأن أهداف الاتفاقية ومبادئها أدرجت في الاستراتيجية الجديدة للسياسة الثقافية ثم أشار إلى الأعمال الجارية في العديد من المحافل الدولية والتي تسهم في تفعيل الاتفاقية بما يثبت الرغبة في الاتجاه صوب تحقيق التضامن. وذكر الوفد في هذا الصدد الأعمال الجارية في إطار مجلس أوروبا مشيراً إلى توافر ملخص السياسات الثقافية كما ذكر الأعمال الجارية في إطار الاتحاد الأوروبي.

35- وقام وفد **بوركينافاسو** بتسليم الأمانة بياناً يرد نصه بالكامل في الملحق 3. ودعا فيه إلى تعبئة عامة للأطراف من أجل تفعيل الاتفاقية، مشيراً إلى أن مكافحة الفقر تتم أيضاً بواسطة إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات ثقافية عملية.

36- وأصدر أيضاً وفد **مالي** بياناً قام بتسليمه للأمانة يرد نصه بالكامل في الملحق 4. ويشير فيه الوفد خاصة إلى أن البيئة المؤسسية والهيكلية والاقتصادية شديدة الصعوبة تضعف الثقافات الأفريقية عامة، وأنه يجب استخلاص الدروس من هذا الوضع من أجل رسم سياسات ثقافية مستدامة. كما أشار الوفد إلى أن الاتفاقية تشكل إطاراً ملائماً لإعمال الفكر في هذا الصدد، وأكد على سعي بلده إلى بلوغ أهدافها.

37- ثم أوضح وفد **المكسيك** أن كون بلده متعدد الثقافات والأعراق يجعل من صون أشكال التعبير الثقافي أمراً حيوياً، وأنه يشكل محورا من محاور عملية الإصلاح الدستوري الجارية والتي تضمن حق الانتفاع بالثقافة للجميع. وأحاط الوفد الأطراف علماً بأن المكسيك سيسهم في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي بما يعادل 1% من قيمة الاشتراك الذي تدفعه المكسيك لليونسكو.

38- أشار وفد **الصين** إلى أن الاتفاقية تلبى بوضوح التطلعات المتمثلة في حماية التنوع الثقافي في جميع أنحاء العالم. وأضاف الوفد أنه مقتنع بأن تطبيق الاتفاقية سيسهم في رسم السياسات في مختلف بلدان العالم وفي تطبيق التدابير التي تعتمد عليها تلك البلدان.

39- أصدر وفد **كندا** بياناً أحيل إلى الأمانة ويرد نصه بالكامل في الملحق 5. وذكر الوفد بأن اللجنة بذلت جهداً كبيراً لمساعدة الأطراف في تطبيق الاتفاقية ولا سيما عن طريق إعداد مشروعات المبادئ التوجيهية التشغيلية للعديد من موادها مشيراً إلى أنها وإن لم تكن كاملة فإنها تعبر عن توافق في الآراء على نطاق واسع ومن أنها أن ترشد الأطراف بطريقة فعالة.

40- حرص وفد فرنسا على أن يذكر بالتزامه إزاء تطبيق الاتفاقية، ودعا الأطراف إلى ألا يألوا جهداً من أجل التصديق على الاتفاقية لأنه من الأهمية بمكان أن يكون التصديق عليها على أوسع نطاق. وأضاف الوفد أن مساهمته في الصندوق ستظل على ما هي أي أنها ستبلغ 150 ألف يورو.

41- أشار وفد الهند إلى أهمية هذا المؤتمر وأعرب عن أمله في أن يزيد عدد البلدان التي تصدق على هذه الاتفاقية. وأوضح أن الهند قدمت مساهمتها الثانية التي تبلغ 1% من الاشتراك الذي تدفعه لليونسكو وأنها تعترم تجديد هذا الالتزام في المستقبل.

42- أعلن وفد بوليفيا أنه في يوم 25 كانون الثاني/يناير من هذا العام أصبح بلده جمهورية جديدة، أي بلداً متعدد الجنسيات نتيجة للاعتراف بالشعوب الأصلية الموجودة على أراضيها، والتي طالما كانت موجودة قبل حلول الاستعمار، وأن هذه الشعوب تثرى البشرية بعطائها وتنوعها الثقافي.

43- أما وفد اليوسنة والهرسك فشدد على أن بلده وإن كان صغير الحجم فإنه يحوي ثروة هائلة من التنوع الثقافي، وأن تفعيل هذه الاتفاقية سيكون وسيلة مفيدة لإظهار مدى أهمية هذه الثروة الوطنية وتبسيط الضوء عليها وبالإضافة إلى ذلك أعرب الوفد عن رغبة اليوسنة والهرسك في الاضطلاع بدور فعال في نطاق إمكانياتها في كل المجالات التي تتعلق بهذه الاتفاقية.

44- شكر الرئيس جميع الأطراف التي هنأته، والأطراف التي وعدت بتعاونها الكامل لأن هذا التعاون هو الذي سيبني إنجاز الأعمال وأكد لجميع من تناولوا الكلمة أن مداخلاتهم ستكون موضع الاعتبار في محضر مؤتمر الأطراف وشكر البرازيل على إضافة هذا البند في جدول الأعمال إذ أن طبيعة المداخلات بينت مدى فائدة المناقشة العامة التي أتاحت التعرف على السياسات الداخلية للأطراف وعلى تبلور أفكارها بشأن دور الاتفاقية. وأضاف أن الأطراف يمكنها في المستقبل أن تقترح إدراج هذا البند في جدول أعمال مؤتمر الأطراف.

البند 5 - تقرير اللجنة عن أنشطتها وقراراتها إلى مؤتمر الأطراف

الوثيقة CE/09/2.CP/210/5

45- ذكرت مساعدة المدير العام للثقافة بأن النظام الداخلي المؤقت للجنة ينص على أن تقوم اللجنة برفع تقرير عن أنشطتها إلى مؤتمر الأطراف ووفقاً لتكليف مؤتمر الأطراف بتمثيل جوهر هذه الأنشطة في إعداد مبادئ توجيهية تشغيلية تتعلق بعدد من مواد الاتفاقية وأقرحت كما جرت العادة أن تقدم هذا التقرير إلى مؤتمر الأطراف السيدة فيرا لاكويل رئيسة اللجنة.

46- أشارت رئيسة اللجنة إلى أن تقرير اللجنة عن أنشطتها وقراراتها المتخذة خلال العام المنقضي والذي اعتمده اللجنة إبان دورتها الاستثنائية الثانية في آذار/مارس 2008 يرد في ملحق الوثيقة CE/09/2CP/210/5، وأنه يتضمن عرضاً واضحاً ودقيقاً لأنشطة اللجنة. وأوضحت أن اللجنة عقدت منذ إنشائها دورتين عاديتين في كانون الأول/ديسمبر 2007 وكانون الأول/ديسمبر 2009، غير أنها عقدت دورتين استثنائيتين في حزيران/يونيو 2008 وأذار/مارس 2009 من أجل التعجيل بتحضير الوثائق التي طلبها مؤتمر الأطراف. ثم ذكرت رئيسة اللجنة أن مؤتمر الأطراف قرر بموجب القرار 1.CP.6 الذي اعتمده في دورته الأولى أن تعقد دورات اللجنة كقاعدة عامة بمقر اليونسكو. ومع ذلك بسبب طبيعتها الافتتاحية وتلبية لدعوة من كندا عقدت اللجنة دورتها الأولى في مدينة أوتاوا بكندا. وقامت الرئيسة باسم اللجنة بتقديم الشكر لكندا على استقبالها وحسن استضافتها وخاصة لمعالي السفير جيلبير لوران الذي قاد أعمال اللجنة بنجاح. ومنذ إنشاء اللجنة في حزيران/يونيو 2008 انصبت أعمالها على

اعداد المبادئ التوجيهية التشغيلية تطبيقاً لما جاء في القرار CP 6.1. ثم أشارت الرئيسة إلى أن هذه المبادئ تتعلق بما يلي: التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية أشكال التعبير الثقافي (المواد 7 و 8 و 17 من الاتفاقية)، ودور ومشاركة المجتمع المدني في تفعيل أحكام الاتفاقية (المادة 11 من الاتفاقية)، ودمج الثقافة في التنمية المستدامة (المادة 13 من الاتفاقية)، والتعاون من أجل التنمية (المادة 14 من الاتفاقية)، وطرائق التعاون (المادة 15 من الاتفاقية)، والمعاملة التفصيلية للبلدان النامية (المادة 16 من الاتفاقية)، واستخدام موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي (المادة 18 من الاتفاقية). وذكرت أيضاً الرئيسة أن اللجنة اعتمدت نظامها الداخلي المؤقت المعروض على مؤتمر الأطراف للموافقة عليه ومن جهة أخرى أوضحت أنه فيما يخص المادة 12 "تعزيز التعاون الدولي" رأت اللجنة بعد مناقشات طويلة خلال دورتها الثانية العادية أنها مادة بالغة التفصيل فقررت أن تقترح على مؤتمر الأطراف ألا تعتمد مبادئ توجيهية تشغيلية بشأنها نظراً إلى أن هذه المادة تبدو في الواقع كافية جداً. وتشكل مشروعات المبادئ التوجيهية التشغيلية التي أعدتها اللجنة خلال 18 شهراً من العمل المكثف الجزء الأكبر من أنشطتها التي ستسمح بتفعيل الاتفاقية. ومن جانب آخر ذكرت الرئيسة بأن الترويج لأهداف الاتفاقية وتشجيع ورصد تنفيذها تعد واحدة من مهام اللجنة وفقاً لما يرد في المادة 23.6 (أ) من الاتفاقية. وفي هذا الصدد بدأت اللجنة التفكير في ما يمكن اعتماده من تدابير من أجل تسليط الضوء على الاتفاقية والترويج لها، كما طلبت من الأمانة استشارة الأطراف حول مدى ملاءمة وضع إطار استراتيجي لإعداد مبادئ توجيهية تشغيلية في هذا الشأن وإعداد استراتيجية للتشجيع على التصديق على الاتفاقية. وفي النهاية أوضحت الرئيسة أن اللجنة ترى ضرورة اختبار هذه المبادئ عملياً وتعديلها واستكمالها في المستقبل إذا لزم الأمر.

47- قام الرئيس بتقديم الشكر لرئيسة اللجنة، ثم اعتمد المؤتمر القرار CP 5.2 الذي يحيط بموجبه مؤتمر الأطراف بتقرير اللجنة عن أنشطتها وقراراتها.

البند السادس - الموافقة على النظام الداخلي للجنة

48- ذكرت مساعدة المدير العام للثقافة بأن الاتفاقية تنص على أن يعرض النظام الداخلي للجنة على مؤتمر الأطراف للموافقة عليه، وأن هذا النظام كان مؤقتاً حتى ذلك الوقت وقالت إنه أعد على ضوء نموذج النظام الداخلي لكل من مؤتمر الأطراف واللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي مع إدخال تعديلات طفيفة ولا سيما الإشارة إلى "الأعضاء المنتسبين إلى اليونسكو".

49- اعتمد المؤتمر القرار CP 6.2 الذي اعتمد بموجبه النظام الداخلي للجنة الدولية الحكومية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

50- وذكرت مساعدة المدير العام للثقافة بأن المؤتمر عليه تعيين خمسة أعضاء بالمكتب. مقرر يعين بصفته الذاتية، وأربعة نواب للرئيس. ودعت المجموعات الانتخابية إلى أن تتشاور فيما بينها أثناء تناول الغداء.

51- عند استئناف الجلسة ذكر الرئيس بأن البند 2 المتعلق بانتخاب أعضاء المكتب قد تم طرحه جانباً وبناء على اقتراحات وفود كل من كرواتيا وتويفا كندا، وسانت لوسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تويفا نيوزيلندا، وزمبابوي تويفا سانت لوسيا وكينيا، وتونس تويفا السنغال، تم انتخاب البرازيل والصين ومصر نواباً للرئيس وسيلوفينيا مقرراً لمؤتمر الأطراف. وفي انتظار التأكيد على اسم المقرر قام الرئيس بتأجيل اعتماد القرار CP 2.2.

البند 7 - الموافقة على المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ الاتفاقية والأنشطة المقبلة للجنة

52- اقترح الرئيس بحث هذا البند في ثلاثة أجزاء. أولاً (1) الشروع في الموافقة على المبادئ التوجيهية التشغيلية التي أعدتها اللجنة بناء على طلب مؤتمر الأطراف؛ ثم (2) إجراء نقاش حول التفويض الذي يجب أن يعطى اللجنة من قبل مؤتمر الأطراف؛ وأخيراً (3) مناقشة التفويض الذي سيمنحه المؤتمر الحالي للجنة الجديدة.

53- أوضحت مساعدة المدير العام للثقافة أن اللجنة نجحت عن طريق العمل بلا انقطاع في أن تعدّ في الفترة الزمنية المحددة لها مشروعات المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بجميع المواد التي اعتبر مؤتمر الأطراف أنها تتسم بالأولوية. وذكرت بأنها المواد 7 و 8 و 11 و 13 و 14 و 15 و 16 و 17 و 18. كما أوضحت أنه بالإضافة إلى هذه المواد طلبت اللجنة أن تُمنح تفويضاً بأعداد مبادئ توجيهية تشغيلية تتعلق بتسليط الضوء على الاتفاقية والترويج لها. كذلك أشارت إلى أن اللجنة اعتبرت أنه من الواجب وضع استراتيجية لزيادة موارد الصندوق نظراً للطابع الطوعي للمساهمة في الصندوق، على أن تدمج هذه الاستراتيجية في نهاية الأمر في المبادئ التوجيهية التشغيلية من أجل توضيح مسؤولية كل طرف وتأمين غزارة المساهمات الطوعية التي يتلقاها الصندوق.

54- ذكر الرئيس بأن مشروعات المبادئ التوجيهية التشغيلية هذه هي محصلة نقاشات طويلة جداً سبقتها مشاورات واسعة النطاق وأنها أعمدت جميعها وحتى أصعبها بتوافق الآراء. وقال إنها ما تكون عن الكمال حالها حال كل المساومات، وأن الأطراف سوف تجد الفرصة للنظر فيما ينبغي تعديله ودعا المؤتمر إلى دراسة مشروع المبادئ المتعلقة بالمادة 7 "تدابير لتعزيز وحماية أشكال التعبير الثقافي". ولما لم يطلب الكلمة أي طرف ولا أي مراقب أعلن الرئيس اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمادة 7.

55- دعا الرئيس المؤتمر إلى دراسة مشروع المبادئ المتعلقة بالمادتين 8 و 17 "تدابير لحماية أشكال التعبير الثقافي - الأوضاع الخاصة".

56- لاحظ وفد المغرب أن صياغة التوجيهات المتعلقة بالمادة 7 تتضمن فصلاً عن المبادئ وفصلاً عن التدابير المستخدمة وأن هذا التناظر منعدم فيما يتعلق بالمادة 8، فطلبت توضيحاً في هذا الصدد.

57- قال الرئيس إن اللجنة لم تحاول خلق تناظر بين جميع المبادئ نظراً لشدة اختلاف أهدافها. فتعين أحياناً إدراج بعض المبادئ وفي حالات أخرى لم يكن ذلك ضرورياً. ولما لم يطلب الكلمة أي طرف ولا أي مراقب أعلن الرئيس اعتماد المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بالمادتين 8 و 17.

58- ثم دعا الرئيس المؤتمر إلى دراسة مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمادة 11 "دور ومشاركة المجتمع المدني". ولما لم يطلب الكلمة أي طرف ولا أي مراقب أعلن الرئيس اعتماد هذه المبادئ التوجيهية.

59- ذكر الرئيس بأن مؤتمر الأطراف طلب من اللجنة إعداد مبادئ توجيهية بشأن المادة 12 وأنه على إثر مناقشة طويلة قررت اللجنة أن هذه المادة لا تحتاج إلى مبادئ توجيهية إذ أنها قائمة بذاتها.

60- دعا الرئيس المؤتمر إلى دراسة مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمادة 13 "دمج الثقافة في التنمية المستدامة". ولما لم يطلب الكلمة أي طرف ولا أي مراقب أعلن الرئيس اعتماد هذه المبادئ التوجيهية.

61-دعا الرئيس المؤتمر إلى دراسة مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمادة 14 "التعاون من أجل التنمية".

62- أشار وفد زمبابوي إلى أن هذه المبادئ التوجيهية بالنسبة للدول النامية تستحوذ على جوهر وحرافية وروح الاتفاقية، وهنا اللجنة على أخذها في الاعتبار بعض المسائل التي أثارها هذه الدول، وعلى تمكّنها من ترجمة هذه المسائل في هذه المبادئ التوجيهية، وتمنت زمبابوي تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع.

63- وقد أعرب الرئيس عن اقتناعه بأن أعضاء اللجنة - الذين عملوا فعلا بلا انقطاع - سيستجيبون لهذه الاعتبارات وأضاف أن ثمار عمل اللجنة تلمي تطلعات زمبابوي والبلدان النامية، وأعرب عن أمله في أن تتحول إلى أفعال عملية ولما لم يطلب الكلمة أي طرف ولا أي مراقب أعلن الرئيس اعتماد المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بالمادة 14.

64-دعا الرئيس المؤتمر إلى دراسة مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمادة 15 بشأن الشراكات، "طرائق التعاون". ولما لم يطلب الكلمة أي طرف ولا أي مراقب أعلن الرئيس اعتماد هذه المبادئ التوجيهية.

65-دعا الرئيس المؤتمر إلى دراسة مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمادة 16 "المعاملة التفضيلية للبلدان النامية" فذكر ممثل لجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو أنه بمناسبة النقاش حول المادة 16 نظمت الأمانة مشاوره واسعة بين منظمات المجتمع المدني بناء على طلب اللجنة، وأعرب عن امتنانه للتعاون الذي تم بين أعضاء اللجنة وهذه المنظمات وهو التعاون الذي تعبر عنه أحكام المادة 11. كما أعرب عن رغبته في أن يستمر هذا التعاون البناء في تنفيذ الاتفاقية في سياق الأعمال المقبلة للجنة والمؤتمر.

66- شكر الرئيس ممثل لجنة الاتصال، وأكد باسم الأطراف أن هذا التعاون القائم سوف يستمر، مذكراً بأنه عامل هام في قوة هذه الاتفاقية. ثم أعلن الرئيس اعتماد المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بالمادة 16.

67- ثم دعا الرئيس المؤتمر إلى دراسة مشروع "توجيهات بشأن استخدام موارد الصندوق" (المادة 18). ولما لم يطلب الكلمة أي طرف ولا أي مراقب أعلن الرئيس اعتماد هذه التوجيهات.

68- عقب الموافقة على المبادئ التوجيهية التشغيلية والتوجيهات الخاصة باستخدام موارد الصندوق دعا الرئيس المؤتمر إلى دراسة مشروع القرار 7.CP 2 ولا سيما تفويض اللجنة الذي تود أن تمنحه إياه.

69- رأى وفد السنغال أن صيغة الفقرة 4 من مشروع القرار "[...] لا يعتمد مبادئ توجيهية فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي (المادة 12 من الاتفاقية)" مفرطة في السلبية ولا تخلو من الغموض. واقترح الوفد النص بوضوح على أن المؤتمر يقرر أن المادة 12 كما ترد في الاتفاقية تعتبر مبدأ توجيهياً تشغيلياً. وهو ما يختلف عن القول بأن ليس لدينا مبادئ توجيهية تشغيلية بشأن هذا البند.

70- قال وفد فرنسا بدعم من وفد سلوفينيا إنه ولئن كان يفهم هدف هذا الاقتراح ويؤيده يرى أنه يثير مشكلة قانونية فالوفد يعتبر أنه من غير الملائم وضع مادة اتفاقية، أي المادة 12، على قدم المساواة مع مبادئ توجيهية تشغيلية أدنى منها مرتبة من الناحية

القانونية واقترح الصيغة التالية: "يقرر أن المادة 12 من الاتفاقية تتسم صياغتها بالطابع التشغيلي ولذا فهي ليست بحاجة لأن يتم تحديدها بواسطة مبادئ توجيهية".

71- ثم أعلن الرئيس اعتماد هذه الفقرة وأشار إلى أن الفقرة 5 من مشروع القرار تكرر بطريقة أخرى ما سبق أن اعتمده المؤتمر في إطار المبادئ التوجيهية التشغيلية عن دور ومشاركة المجتمع المدني. ولما لم يطلب أحد الكلمة أعلن الرئيس اعتماد هذه الفقرة. ثم دعا المؤتمر إلى فحص مسألة التوصيات الموجهة من اللجنة إلى هذا المؤتمر فيما يتعلق بالمهام التي يعهد بها إلى اللجنة في المستقبل.

72- ذكرت أمينة الاتفاقية بأن اللجنة أعربت عن رغبتها في أن يوكل إليها مؤتمر الأطراف مهمة صياغة مشروع مبادئ توجيهية تشغيلية تتعلق بالتدابير الرامية إلى زيادة تسليط الضوء على الاتفاقية والترويج لها. وأشارت إلى أن الفقرة تقترح خيارين.

73- وسأل الرئيس إذا ما كان هناك أطراف تريد أن تتناول الكلمة بشأن هذا الطلب؛ ومع انعدام المطالبة بتناول الكلمة أعلن الرئيس اعتماد الجزء الثاني من الفقرة 6 من مشروع القرار.

74- ثم دعا الرئيس المؤتمر إلى مواصلة النقاش حول المهام التي يعتزم أن يعهد بها إلى اللجنة.

75- أشار وفد النمسا إلى أن اللجنة، عند مناقشة نقطة تسليط الضوء على الاتفاقية، تناولت عدة جوانب منها إمكانية تعيين شخصية مسئولة عن الترويج للاتفاقية. ونجم عن هذه المناقشة الخياران الواردان في الفقرة 7، أي الخيار الذي يقترح تعيين شخصية الآن والخيار الذي يرى إرجاء هذا التعيين. ثم ذكر أن مجموعة عمل البلدان الناطقة بالفرنسية إذ حذت الخيار الثاني تمت صياغة تعديل حصل على دعم حوالي 12 دولة من خارج المجموعة الناطقة بالفرنسية. والغرض من هذا التعديل هو إتاحة للجنة بدراسة هذه المسألة ومناقشة المهمة والمسؤوليات، وما إذا كانت شخصية واحدة أم عدة شخصيات تقوم بالترويج للاتفاقية والمسائل المالية.

76- قرأت أمينة الاتفاقية أسماء الدول الـ 13 التي وقعت على التعديل المقدم من النمسا: ألبانيا، أندورا، النمسا، فرنسا، اليونان، غرينادا، الهند، لكسمبرغ، موناكو، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سانت لوسيا، سويسرا، تونس.

77- قال وفد السنغال إنه فيما يتعلق بالفقرة 6 من مشروع القرار الذي اعتمده المؤتمر وبالنظر إلى أحكام المادة 23.6 (هـ) من الاتفاقية التي تنص على أن "تقوم اللجنة الدولية الحكومية بوضع إجراءات وآليات أخرى للتشاور من أجل الترويج لأهداف هذه الاتفاقية ومبادئها في المحافل الدولية الأخرى" يبدو له أنه ليس ضرورياً إضافة هذه الفقرة 7 إذ إن الدراسة الشاملة لكل التدابير الواجب اتخاذها للترويج للاتفاقية هي التي من شأنها أن تسفر عن اقتراح تعيين الشخصيات. لذلك أشار الوفد إلى أنه ليس من الضروري اقتراح تعيين شخصيات قبل تحديد الآليات.

78- وتساءل وفد البرازيل عن إمكانية تقديم بعض الأسماء إذا أخذ بفكرة العمل على تسليط الضوء على الاتفاقية.

79- نوه وفد جنوب أفريقيا بأنه لم يذكر كمشارك في تقديم التعديل، وأكد أنه يؤيد هذا التعديل.

80- وقال وفد سانت لوسيا أنه إذا كان المؤتمر يعتبر أنه أعطى في الفقرة السابقة الإذن للجنة باعداد مبادئ توجيهية تشغيلية بشأن تسليط الضوء على الاتفاقية والترويج لها وأن هذه المهمة تحتوي على مضمون الفقرة 7 فلن يبدي الوفد حينئذ أي اعتراض.

وإذ ذكر الوفد بأنه أحد الموقعين على التعديل فقد أكد على مبدأ عدم اقتراح اسم أي شخصية قبل تحديد الإطار والأهداف والمعايير. وأشار إلى أنه في حال قررت اللجنة إنشاء مثل هذه الترتيبات فإنه قد ينجم عنها عدد من الصعوبات أثناء المناقشات وأكد الوفد على أن هذه النقطة تحتاج لنقاش متعمق من أجل فحص كل التداعيات وتحديد إطار شديد الوضوح قبل اتخاذ قرار وقبل الشروع في التعيينات. وأنهى الوفد قوله بأنه إذا قرر المؤتمر الإبقاء على الفقرة 7 فإنه يؤيد الخيار الثاني ولكن إذا أثار المؤتمر الإبقاء فقط على الإشارة إلى المبادئ التوجيهية التشغيلية وفقاً لما تقترحه الفقرة 6 أو يقترحه السنغال فهذا يناسبه أيضاً.

81- أيد اقتراح سانت لوسيا وفود كل من لكسمبرغ وسلوفينيا والهند واليونان وتونس وموناكو والمكسيك وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومالي. وقال وفد لكسمبرغ إنه سيتعين على مؤتمر الأطراف البت فيما يتعلق بتعيين الشخصيات متى أحاط علماء بتقرير اللجنة وأكد كل من وفود سلوفينيا والهند وموناكو على ضرورة مناقشة هذا الموضوع والتداعيات المالية لهذه الترتيبات وشدد وفد اليونان على الطابع الابتكاري وغير المسبوق على المستوى المؤسسي لتعيين متحدث رسمي من أجل الترويج لاتفاقية. أما وفود كل من موناكو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومالي فقد أكدت على السمات المطلوبة في الشخصية المعنية وتحديد مهامها وطرائق ووسائل تأديتها لمهمتها.

82- وبعد أن طلب الرئيس من الأطراف التي ترغب في الاحتفاظ بالفقرة 7 والأطراف التي ترغب في الاكتفاء بالفقرة 6 فقط أن تدلي بصوتها فوجد أن هناك أغلبية تفضل الإبقاء على الفقرة 7، فقام باعتمادها على النحو التالي: "يدعو مؤتمر الأطراف اللجنة إلى دراسة مدي ملائمة وجدوى تعيين شخصية أو أكثر من الشخصيات العامة تكلف بالترويج للاتفاقية مع مراعاة الأهداف والمهام والطرائق والتكاليف المتعلقة بمثل هذا الترتيب، ويدعو اللجنة إلى تقديم تقرير بهذا الخصوص إلى مؤتمر الأطراف في دورته القادمة".

83- ثم اقترح وفد البرازيل فقرة 8 جديدة عن استخدام آليات مالية جديدة لجمع الأموال: "يطلب من اللجنة أن تواصل التفكير في استخدام آليات مالية جديدة لجمع الأموال من أجل الصندوق الدولي للتنوع الثقافي بهدف تقديم حلول بديلة للدول الأعضاء من شأنها أن تساعد على تعبئة موارد لمساهماتها الطوعية في الصندوق".

84- ساند وفد سانت لوسيا اقتراح البرازيل واقترح الإشارة إلى "إعداد" آليات قبل ذكر استخدامها وأضاف الوفد أنه كان يعتقد أن الفكرة الأصلية المتعلقة بإيجاد آليات جديدة لجمع الأموال للصندوق تتجاوز إطار المساهمات الطوعية. ونظراً لأن الوفد لم ير سبباً لإدخال رابط بين الآليات والمساهمات الطوعية للبلدان فقد اقترح أن يتوقف النص عند عبارة: "من أجل الصندوق الدولي للتنوع الثقافي".

85- وذكر وفد البرازيل بأنه أشار أثناء أول نقاش في إطار اللجنة بشأن جمع الأموال إلى أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تتحمل مهمة جمع الأموال حتى تكون مساهماتها الطوعية في الصندوق ذات شأن. وعاد وأكد هذا الموقف أثناء المناقشة العامة في المؤتمر الحالي. ورأى الوفد ألا توكل هذه المهمة للجنة وألا تترك للمبادرات الخاصة وكان من رأيه أنه يعود إلى الأطراف في الاتفاقية تحمل مسؤولية استخدام الآليات المالية التي تراها ملائمة لتعبئة الموارد وجمع الأموال التي تتيح تغذية الصندوق على أساس طوعي. وأوضح الوفد أن مرونة الاقتراح تتيح للدول اعتماد الآليات المالية المناسبة لها بما تنطوي عليه من خيارات متعددة. وأعرب الوفد عن تحفظاته بشأن استعمال كلمة "إعداد" وأشار إلى أن الخيارات على المستوى الدولي بالغة التنوع وأنه لا ينبغي فرض أطر جامدة بل على العكس من ذلك ينبغي للأطراف أن تدرك أن الأمر يتعلق بحلول بديلة وأن بإمكانها استخدام هذه الآليات المالية لزيادة مساهماتها الطوعية.

86- أشار وفد فرنسا إلى أن اللجنة يجب أن تتمكن من أعمال الفكر لإيجاد آليات مالية ووسائل تمويل جديدة، كما اقترح أن يتناول التقرير الذي سيُقدم إلى الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف جميع الموضوعات بحيث يغطي في أن معا الاستراتيجية والتفكير في آليات مالية جديدة.

87- أيد وفد الهند وفد فرنسا وقد أبدى تحفظه بخصوص الروابط بين الآليات التجديدية لجمع الأموال والمساهمات في الصندوق وأشار إلى أن هذا الرابط لا يقيم أي تمييز بين البلدان النامية التي قد تجد صعوبات في تقديم مساهمات ذات شأن وبين البلدان المتقدمة. وأشار الوفد إلى أن برلمان بلده دفع مؤخراً مساهمة ثانية للصندوق وأن الية جديدة لا تمسه في شيء. وأضاف الوفد أنه إذا كان المؤتمر يريد فقرة مستقلة لتشجيع البلدان على للإسهام في الصندوق فالأمر يتعلق حينئذ بمسألة مستقلة بيد أن مسألة الآليات المالية الجديدة تجمع مجموعة من المهام ليس لها أي علاقة بالإسهام في الصندوق. وساند الوفد وفد سانت لوسيا وأعرب عن رغبته في التمييز بين البلدان النامية من جانب والبلدان المتقدمة من جانب آخر إذا أعيدت هذه الجملة في النص إذ أن هناك بلدانا متقدمة لا تقوم لأسباب سياسية بتقديم مساهمات سواء كانت الآليات المالية جديدة أم لا.

88- قال وفد سانت لوسيا إن سفير الهند ذكر جوهر الموضوع وشدد على المبدأ الذي بموجبه تقوم جميع الأطراف بدفع مساهمات طوعية سواء تسنى لها أم لا إعداد الآليات المالية لجمع الأموال. ومع فهمه لحجج وفد البرازيل بأن الأطراف عليها أن تتحلى بروح المسؤولية وأن تثبت نشاطها فيما يتعلق بجمع الأموال ذكر الوفد أنه لا يمكن أن يستبعد بالكامل دور الأمانة واللجنة والمؤتمر لأن بعض الدول لا تمتلك وسائل إعداد واستخدام تلك الآليات المالية الجديدة وأنها ستحتاج إلى المساعدة.

89- وفضل وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بدعم من بيرو أن يترك للجنة مهمة إعداد استراتيجياتها على أن تقدم تقريراً إلى المؤتمر في دورته القادمة.

90- وفي هذا الاتجاه قام وفد لكسمبورغ مدعوماً بوفدي بيرو وزمبابوي باقتراح الصيغة التالية: "ينبذ اللجنة بإعداد استراتيجية لجمع الأموال للصندوق الدولي للتنوع الثقافي وبأن تواصل في هذا الإطار التفكير في استخدام آليات مالية جديدة". وأوصى أيضاً بإضافة العبارة التالية في النهاية: "وأن تقدم له في دورته القادمة تقريراً عن نتائج أعمالها" حتى يُذكر هذا البديل دون المساس بهدف النقاش الذي تجريه اللجنة حول هذا الموضوع.

91- حذّر وفد البرازيل التعديل المقترح من قبل لكسمبرغ إذ يذكر التفكير في "الاستخدام" وأضاف أن معظم الأطراف التي أدلت بمداخلات إنما هي أعضاء في اللجنة ومن ثم سيمكنها الإسهام في المناقشة حول هذه المسألة عندما تفحصها اللجنة.

92- بعد أن لاحظ الرئيس أن المؤتمر يتجه نحو توافق الآراء وبعد أن اقترح وفد سانت لوسيا إدراج كلمة "إعداد" قام الرئيس باعتماد الفقرة 8 من القرار 2.CP 7 الذي بموجبه "يعهد مؤتمر الأطراف إلى اللجنة بإعداد استراتيجية لجمع الأموال للصندوق الدولي للتنوع الثقافي وبمواصلة التفكير في هذا الإطار بشأن إعداد واستخدام آليات مالية جديدة وتقديم تقرير عن نتائج أعمالها إلى المؤتمر في دورته القادمة".

93- ثم دعا الرئيس المؤتمر إلى فحص المهام التي سيعهد بها مؤتمر الأطراف إلى اللجنة خلال العامين القادمين.

94- أوصى وفد البرازيل أن تدرس اللجنة المسائل التي يجب أن يقدم بشأنها تقرير لمؤتمر الأطراف وشكل هذا التقرير، واقترح المادتين 9 و 19 من الاتفاقية.

95- اقترح وفد الهند أن تكون هناك إلى جانب المادتين 9 و 19 مبادئ توجيهية بشأن المادة 10 المتصلة بالتعليم وبتوعية الجمهور.

96- أيدت هذين الاقتراحين وفود ألمانيا وكندا وتونس والنرويج وفرنسا ومالي.

97- وأضاف وفد مالي أنه يرى ضرورة توعية الجمهور وتقاسم المعلومات وتكثيف الاتصال بشأن الاتفاقية مما يعني ليس فقط تسليط الضوء على الاتفاقية بل توسيع إطار تفكير الاتفاقية. وذكر الوفد بأن الأخصائيين في قطاعات التجارة والأموال والجمارك يجب أن يسهموا في تنفيذ الاتفاقية نظراً لأن مشاركتهم جوهرية، وأنه يجب إقامة الاتصال بهم من أجل إشراكهم على نحو أفضل.

98- شرع الرئيس في اعتماد الفقرة 6 من القرار 2.CP.7 التي بموجبها "يطلب مؤتمر الأطراف من اللجنة أن تواصل عملها وأن تقدم إليه مشروعات المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بالمواد 9 و 10 و 19 من الاتفاقية؛ ومشروع مبادئ توجيهية تشغيلية بشأن التدابير الرامية إلى تسليط المزيد من الضوء على الاتفاقية وترويجها، لكي يوافق على هذه المشروعات في دورته المقبلة".

99- ذكر وفد فرنسا أن التصديق على الاتفاقية من جانب أكبر عدد ممكن من الدول له الأولوية، واقترح باسم الاتحاد الأوروبي إضافة فقرة 9 يجري نصها كما يلي: "يدعو الأطراف إلى مواصلة وتكثيف جهودها بهدف التصديق على الاتفاقية على نطاق واسع".

100- و اقترح وفد البرازيل - مؤيداً الاقتراح - أن يجري نص العبارة كالتالي "توسيع نطاق التصديق على الاتفاقية" وأن يشار إلى الدول الأطراف.

101- رداً على تعليق لوفد زمبابوي، أوضح الرئيس أن الفكرة تتمثل في أن تقوم الأطراف في الاتفاقية بإقناع الدول التي تقيم معها علاقات طيبة بالتصديق على الاتفاقية. ثم دعا الرئيس المرشحين إلى الإدلاء بأرائهم.

102- أكد السيد "برتران سانت أرنو" ممثل الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية أن هذه الجمعية تضم برلمانيين من 77 برلماناً ومنظمة برلمانية من جميع القارات وأنها منذ عام 2000 تولي اهتماماً كبيراً لقضية التنوع الثقافي. فأشار إلى أن أعضاء الجمعية نشطوا في سبيل العمل على اعتماد الاتفاقية، ثم نادوا بالتصديق عليها، وأن الجمعية تواصل بذل جهودها منذ اعتماد الاتفاقية من أجل حث أعضائها على العمل من أجل التصديق عليها وتنفيذها. كما أحاط المؤتمر علماً بأن البرلمانيين سجلوا ما أنجزته اللجنة من أعمال جديرة بالتهنئة. وبالإضافة إلى ذلك أكد أن الجمعية تؤمن بأهمية سرعة تنفيذ الاتفاقية وأن البرلمانيين أعربوا في هذا الصدد عن رغبتهم في أن تعدّ اللجنة مبادئ توجيهية تشغيلية فيما يتعلق بالمادتين 20 و 21 من الاتفاقية. وفيما يخص هذه المادة الأخيرة قال إنها يجب أن تخضع للتفكير حتى تصبح قابلة للتطبيق وأنه من الضروري تحديد شكل المشاورة علماً بأن اللجنة ستؤدي مهامها على خير وجه خاصة مهمة الترويج لأهداف الاتفاقية ومبادئها في المحافل الدولية الأخرى.

103- قال السيد جاري نيل ممثل الشبكة الدولية للتنوع الثقافي أن منظمته تطلب من الأطراف وبالإحاح العودة إلى البند 6 لمطالبة اللجنة بإعداد مبادئ توجيهية تشغيلية بشأن المادتين 20 و 21 الضرورييتين لتنفيذ الاتفاقية وبهذا الخصوص ذكر أن الاتفاقية تُقر بالطبيعة الثنائية الاقتصادية والثقافية للممتلكات والخدمات الثقافية وأن التوتر بين هذين التصورين وراء هذا الاجتماع المنعقد هنا في هذا القاعة وتساءل عن كيفية حماية السياسات الثقافية من التآكل الناتج عن الاتفاقات التجارية، ولذا أعرب عن إصراره على المادتين 20 و 21 اللتين تطلبان من الأطراف أن تعنى بكل هذه المشاكل.

104- أيد السيد جيم ماكي ممثل الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي الموقف الذي أعرب عنه ممثل الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية بشأن أهمية إعداد إطار تشغيلي للمادة 21 والتأكد من أن مبادئ وأهداف هذه الاتفاقية يروج لها على أوسع نطاق في سائر المنتديات الدولية. وأشار إلى أهمية الاتساق من أجل تأمين التنفيذ الجيد للاتفاقية.

105- بعد هذه المداخلات من المراقبين شرع الرئيس في اعتماد القرار CP 7.2 في صيغته المعدلة. ثم حصل بعد ذلك على موافقة السيدة ميلينا سميت ممثلة وفد سلوفينيا باعتبارها مقررة مؤتمر الأطراف. ومن ثم اعتمد المؤتمر القرار CP 2.2 الذي انتخب بموجبه السيد جيلبير لوران (كندا) رئيساً لمؤتمر الأطراف، والسيدة ميلينا سميت (سلوفينيا) مقررة لمؤتمر الأطراف، وكلاً من البرازيل والصين ومصر والسنغال نواباً لرئيس مؤتمر الأطراف.

البند 8 - انتخاب أعضاء اللجنة الوثيقة CE/09/2.CP/210/8

106- أعلن الرئيس لدى تقديمه للبند 8 أنه نظراً لأن كندا طرفاً في الاتفاقية وأنها مرشحة للانتخابات، فإنه لن يرأس هذا الجزء من الجلسة الصباحية. وقال إن أحد نواب الرئيس المنتمي إلى إحدى الدول الأطراف غير المرشحة للجنة هو الذي سيسهر على الانتخابات ودعا الرئيس السيد بابا ماسين سيني (السنغال) نائب الرئيس ممثلاً للمجموعة الأفريقية لتولي رئاسة الجلسة.

107- أعرب نائب الرئيس عن الشكر على الثقة به، وأشار إلى أن المؤتمر سيسهر في انتخاب نصف أعضاء اللجنة وطلب الرجوع إلى الوثيقتين 8 وإعلام 3 المعدلة في 15 حزيران/يونيو والتي تضم قائمة الترشيحات لانتخاب أعضاء اللجنة، ثم دعا الأمانة إلى تقديم معلومات حول هذا البند.

108- ذكرت أمانة الاتفاقية أنه طبقاً للفقرتين 1 و4 من المادة 23 من الاتفاقية، انتخب مؤتمر الأطراف في دورته العادية الأولى لجنة مكونة من 24 عضواً. وتنص المادة 16 من النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف على أن مدة عضوية الدول الأعضاء في اللجنة أربع سنوات طبقاً للمادة 21 من الاتفاقية، وأن مدة عضوية نصف الدول الأعضاء في اللجنة المنتخبة عند إجراء الانتخاب الأول تحدد لسنتين، وأن تعيينهم جرى عن طريق سحب أسمائهم بالقرعة. ثم ذكرت أسماء الدول الاثني عشرة الأعضاء في اللجنة والمحددة مدة عضويتها بسنتين وهي: ألبانيا والنمسا والبرازيل وبوركينا فاسو وكندا والصين وفنلندا وفرنسا وغواتيمالا ومالي وسلوفينيا وتونس. وأشارت أيضاً إلى أن المادة 15.2 من النظام الداخلي تنص على أن توزع مقاعد اللجنة فيما بين المجموعات الانتخابية بالتناسب مع عدد الدول الأطراف في كل مجموعة، شريطة أن تخصص ثلاثة مقاعد على الأقل وستة مقاعد على الأكثر لكل مجموعة من المجموعات الانتخابية الست. ثم أوضحت أنه طبقاً للقائمة الواردة في الوثيقة إعلام 3 التي وُزعت في الصباح يعود للأطراف طبقاً للنظام الداخلي توزيع الاثني عشر مقعداً الشاغرة للجنة على المجموعات الانتخابية.

109- ذكر نائب الرئيس أن تعليق المادة 17 من النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف اقترح بهدف السماح للمرشحين الذين تقدموا بعد الموعد الأقصى المحدد بتاريخ 4 أيار/مايو بأن يجوز لهم الترشيح لهذا الانتخاب. ونظراً لعدم وجود أي اعتراض فقد أعلن نائب الرئيس تعليق المادة 17. ثم دعا السيدة لاكويل رئيسة اللجنة بوصفها مفاوضة بين المجموعات الانتخابية إلى أن تعلن نتائج المفاوضات فيما يتعلق بالمقاعد الاثني عشر الشاغرة.

110- ذكرت السيدة فيرا لأكويل بأن مؤتمر الأطراف اعتمد في دورته الأخيرة إجراءات استثنائية دون أن يعرف تماماً كيف سيتم تطبيقها. وأوضحت أنه لدى توزيع وثيقة الأمانة المتعلقة بانتخاب أعضاء اللجنة والتي تضمنت جدولاً بتوزيع المقاعد على المجموعات الانتخابية المختلفة، حدث بعض الالتباس لأن الدول الأطراف أخذت في التفاوض بشأن مسألة الاتفاقات الخاصة على أساس الجدول الوارد بالوثيقة. وأوضحت السيدة لأكويل أن الأمانة أعدت جدولاً يحدد عدد الدول المصدقة بالنسبة للدورة الحالية مقترناً بتوزيع المقاعد لم يأخذ في الاعتبار شرط تخصيص ثلاثة مقاعد على الأقل لكل مجموعة انتخابية وفقاً لما يقتضيه النظام الداخلي. وهذا هو سبب الالتباس الذي حدث لأن المجموعات لم تعد تعرف عدد المقاعد المتاحة لها في هذا الانتخاب. ومن ثم كان من الضروري إجراء مشاورات لمراعاة النظام الداخلي الذي يقضي بتخصيص ثلاثة مقاعد على الأقل لكل مجموعة انتخابية. وطبقاً للحسابات بالتناسب مع الوضع الحالي للتصديقات فإن مجموعتين لم تبلغاً بعدد التصديقات هذا الحد الأدنى المحدد بثلاثة مقاعد، وهما مجموعة آسيا والمحيط الهادي والمجموعة العربية. ومن ثم فإن أول إجراء لا بد من اتخاذه هو تطبيق النظام بإعطاء هاتين المجموعتين الحد الأدنى المحدد بثلاثة مقاعد. وبعد ذلك كان يلزم توزيع المقاعد الباقية بالتناسب على المجموعات الانتخابية الأخرى طبقاً لطريقة الحساب التي درجت الأمانة على تطبيقها. وشددت السيدة لأكويل على أن المقاعد كما وُزعت في هذه العملية الانتخابية لن تكون على هذا المنوال في المرة القادمة إذ إن الأمر كله يعتمد على عدد البلدان التي تصدق على الاتفاقية في كل مجموعة من المجموعات الانتخابية. وأوضحت أن المجموعات التي تضم عدداً كبيراً من الدول المصدقة - مثل المجموعة 3 - غدت ثابتة على أربعة مقاعد، وأن ثمة مجموعات لديها الآن عدداً كبيراً من المقاعد - المجموعتان 1 و 2 - سوف ينخفض عدد مقاعدها مع تزايد عدد التصديقات في المجموعات الأخرى، وأن المجموعتين 4 و 5 (أ) سيزداد عدد مقاعدها مع تزايد عدد دولها المصدقة. وبعد هذه التوضيحات قالت إنه فيما يتعلق بالعملية الانتخابية الراهنة يجري توزيع المقاعد وفقاً للحسابات و طبقاً للنظام الداخلي على النحو التالي:

- المجموعة 1 يحق لها 5 مقاعد ومن ثم لديها مقعدان يراد شغلها؛
- المجموعة 2 يحق لها في 4 مقاعد ومن ثم لديها مقعدان يراد شغلها؛
- المجموعة 3 تحتفظ ب 4 مقاعد ومن ثم لديها أيضاً مقعدان يراد شغلها؛
- المجموعة 4 لديها إذا الحد الأدنى المحدد ب 3 مقاعد ومقعدان يراد شغلها؛
- المجموعة 5 (أ) يحق لها 5 مقاعد ومن ثم لديها مقعدان يراد شغلها؛
- المجموعة 5 (ب) يحق لها 3 مقاعد ومن ثم لديها مقعدان يراد شغلها.

111- أضاف نائب الرئيس أنه يترتب على ذلك أنه فيما يتعلق بالمجموعة 2 لا داع لإجراء تصويت إذ إن هناك مرشحين لمقعدين يراد شغلها.

112- وأشار وفد الجمهورية العربية السورية أن بلده فيما يبدو هو مرشح المجموعة 5 (ب) ولكن المجموعة العربية قررت بالإجماع أن يسحب هذا الترشيح. وأعرب الوفد عن أمله في أن ينتخب بعد سنتين عضواً في هذه اللجنة، وشكر كل الوفود التي ساندته وتمنى أن تسود روح التفاهم هذه المجموعة العربية في السنوات المقبلة.

113- أيد وفد الهند توزيع المقاعد على النحو المقترح، على ألا يغيب عن الذهن أن هذه الطريقة ستعدل أثناء الانتخابات التي ستجرى في الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف.

114- أكد نائب الرئيس أن الأمر يتعلق بتوزيع ساري فقط على هذا الانتخاب.

115- وكرر وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية شكره للسيدة لاكويل على توضيحها لطريقة توزيع المقاعد كما شكر المجموعة 1 لمنحها مقعد للمجموعة 4 بما أتاح منحها 3 مقاعد منها مقعدان يراد شغلها أثناء هذا الانتخاب.

116- شكر وفد السنغال السيدة لاكويل على كل التسهيلات التي قدمتها للمفاوضات وأعرب عن تأييده للاقتراحات المتعلقة بطرائق الانتخاب.

117- وشكر وفد الأردن - بتأييد من وفد تونس - الجمهورية العربية السورية على سحب ترشيحها الشيء الذي أظهر من جديد وحدة المجموعة العربية. وأكد وفد تونس مساندة لها في الانتخابات القادمة.

118- قال نائب الرئيس إن الشعور العام يتسم بالموافقة والرضا وشكر السيدة لاكويل على هذه المشاورة المثمرة وشكر كذلك جميع المندوبين على روح التعاون التي تحلوا بها وذكر أنه على ضوء هذه الاعتبارات تنظم انتخابات لمجموعتين فقط هما المجموعة 1 والمجموعة 3 فالمجموعات 2 و 4 و 5 (أ) و 5 (ب) لدى كل واحدة منها مرشحان لمقعدين يراد شغلها ومن ثم تعفى من إجراء الانتخاب ويعتبر مرشحوها منتخبين تلقائياً.

119- لأغراض الاقتراع طلب نائب الرئيس أن يتطوع مندوبان للقيام بإحصاء الأصوات ينتميان لدولتين من الدول غير المرشحة للانتخاب وقد ينتميان إلى المجموعات المتقدمة للانتخاب فتقدم كل من السيدة مارغريت ياللو من بنين والسيد خايمي مارسيلينو كيسبي كاليبسايا من بوليفيا وتم دعوتهما للاتحاق بالمنصة.

120- وقبل بدء الانتخابات لفت نائب الرئيس الانتباه إلى ضرورة الاعتماد الرسمي لجزء من مشروع القرار 2.CP/8 وفحص الوثيقة CE/09/2.CP/210/8: "يقرر المؤتمر تعليق العمل بالمادة 17 من نظامه الداخلي لأغراض الانتخابات أثناء الدورة العادية الثانية لمؤتمر الأطراف، ويقرر لأغراض انتخاب أعضاء اللجنة في هذه الدورة أن توزع المقاعد الاثني عشر بين المجموعات الانتخابية على النحو التالي: المجموعة 1 مقعدان، والمجموعة 2 مقعدان، والمجموعة 3 مقعدان، والمجموعة 4 مقعدان، والمجموعة 5 (أ) مقعدان، والمجموعة 5 (ب) مقعدان" وأوضح أنه على أثر الانتخابات ستضاف فقرة رابعة تذكر البلدان التي تم انتخابها.

121- اقترح وفد البرازيل أن يستعاض بعبارة "لأغراض الانتخابات أثناء الدورة العادية الثانية لمؤتمر الأطراف" بالعبارة التالية: "لأغراض الانتخابات التي تجري بمناسبة الدورة العادية الثانية" بهدف أن يفهم جيداً أن الأمر لا يتعلق بانتخاب لعضوية المؤتمر وإنما لعضوية اللجنة. وقد تم اعتماد هذه الصيغة.

122- وقالت أمينة الاتفاقية إن المكلفين بإحصاء الأصوات المعيّنين التحقا بالمنصة وتسلموا قائمة الدول الأطراف وقائمة الدول المرشحة، وإن بطاقات التصويت قد تم توزيعها بمطاريقها أمام لوحة اسم كل دولة يحق لها التصويت. وأضافت أنه إذا كانت هناك دولة لم تحصل عليها وتعقد أنها مؤهلة للتصويت فيجب عليها أن تطلب على الفور بطاقات التصويت والمظروف كما أشارت إلى أن الرئيس قد حدد فترة تتراوح بين 10 و 15 دقيقة لملء بطاقتي التصويت علماً بأن لا بد لكل مجموعة من اختيار اسمين. وقالت إن بطاقات التصويت التي يفوق فيها عدد الدول المحاطة أسماؤها بدوائر عدد المقاعد المراد شغلها تعتبر باطلة، كما تعتبر باطلة البطاقات التي لا تحمل أي إشارة تبين قصد المصوت. وأضافت أن خلو المظروف من أي بطاقة يعتبر امتناعاً عن التصويت.

123- ورداً على سؤال مطروح من قبل وفد لكسمبورغ قالت أمينة الاتفاقية إنه يجب وضع كلا البطاقتين في مظروف واحد، وأنه طلب بالفعل من موظف القاعة أن يوزع مظروفا واحداً وبطاقتي تصويت وقامت بعد ذلك ببدء المصوتين بالترتيب الأبجدي الفرنسي وفي نهاية التصويت نادت مرة أخرى أسماء الدول الغائبة وهي: بوروندي، الكوتغو، غابون، غينيا، أيرلندا، أيسلندا، مالطة، نيكاراغوا، السودان، طاجيكستان، تشاد.

124- قال نائب الرئيس إن من أصل 96 بلداً مسجلاً كان هناك 85 مصوتاً و 11 غائباً فيما يتعلق بانتخابات المجموعة 1 والمجموعة 3 وطلب من المكلفين بإحصاء الأصوات الشروع في عد الأصوات، ثم أشار نائب الرئيس إلى أن فارزي الأصوات أنجزا مهمتهما وأعلن النتائج. وبعد إحصاء الأصوات جاءت نتائج انتخابات المجموعة 1 بحسب البلدان على النحو التالي: حصلت النمسا على 21 صوتاً، كندا 69 صوتاً، فنلندا 20 صوتاً، فرنسا 38 صوتاً، البرتغال 22 صوتاً. ولم تكن هناك أصوات باطلة ولا امتناع عن التصويت. وكانت الدولتان الطرفان المنتخبتان للمقعدين المطلوب شغلها هما كندا وفرنسا. وبالنسبة للمجموعة 3 كانت النتائج بحسب البلدان كالتالي: البرازيل 57 صوتاً، كوبا 61 صوتاً، جامايكا 45 صوتاً، وكان هناك صوت واحد باطل ولم يكن هناك أي امتناع عن التصويت. وبناء على ذلك الدولتان الطرفان اللتان تم انتخابهما هما كوبا والبرازيل. وأعلن نائب الرئيس انتخاب 12 مرشحاً أعضاء باللجنة الدولية الحكومية وهم:

- . المجموعة 1: كندا وفرنسا.
- . المجموعة 2: ألبانيا وبلغاريا.
- . المجموعة 3: البرازيل وكوبا.
- . المجموعة 4: الصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.
- . المجموعة 5 (أ): الكامرون وكينيا
- . المجموعة 5 (ب): الأردن وتونس.

125- هنا نائب الرئيس الدول الأطراف المنتخبة أعضاء باللجنة الدولية الحكومية وشرع في اعتماد القرار 8.CP/2 كالتالي: "إن مؤتمر الأطراف (1) وقد فحص الوثيقة CE/09/2.CP/210/8؛ (2) يقرر تعليق العمل بالمادة 17 من نظامه الداخلي لأغراض الانتخابات التي تجرى بمناسبة الدورة العادية الثانية لمؤتمر الأطراف؛ (3) ويقرر لأغراض انتخاب أعضاء اللجنة في هذه الدورة أن توزع المقاعد الاثني عشر بين المجموعات الانتخابية على النحو التالي: المجموعة 1 (2)، والمجموعة 2 (2)، والمجموعة 3 (2)، والمجموعة 4 (2)، والمجموعة 5 (أ) (2)، والمجموعة 5 (ب) (2)؛ (4) ينتخب الدول الأطراف الاثنتي عشرة التالية أعضاء في اللجنة الدولية الحكومية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لمدة أربع سنوات اعتباراً من تاريخ انتخابها: المجموعة 1: كندا وفرنسا؛ المجموعة 2: ألبانيا وبلغاريا؛ المجموعة 3: البرازيل وكوبا؛ المجموعة 4: الصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ المجموعة 5 (أ): الكامرون وكينيا؛ المجموعة 5 (ب): الأردن وتونس". ثم شكر نائب الرئيس فارزي الأصوات من بوليفيا وبنين وأعلن اختتام البند 8 من جدول الأعمال ودعا الرئيس إلى العودة إلى مقعده.

البند 8 مكرر - اقتراح تعديل النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف

126- عند استئنافه لرئاسة المؤتمر، شكر الرئيس السيد سيني نائب الرئيس على العمل المنجز وذكر بأن البند 8 مكرر أضيف إلى جدول الأعمال.

127- اقترح وفد سانت لوسيا بعد التشاور مع المستشار القانوني أن تضاف في النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف فقرة مندرجة في النظام الداخلي للجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية 1972 وفي النظام الداخلي للمجلس التنفيذي من شأنها أن تتيح للأطراف ألا تعلق النظام الداخلي عند كل انتخاب للجنة وقال الوفد إن مهلة السنة أسابيع لإيداع مذكرة طلبات الترشيح كافية لأنها تسمح للدول أن تعلن ترشيحها وللأمانة أن تقوم قبل موعد الانتخابات بشهر من توزيع قائمة مؤقتة بالمرشحين تفيد كل الدول الأطراف لمعرفة المرشحين المحتملين للانتخابات. وأضاف الوفد أن هذه المهلة تعد مع ذلك بعيدة عن الانتخابات وقد يحدث أحياناً أن بعض المجموعات الانتخابية لا يكون لديها ما يكفي من الترشيحات لشغل كل المقاعد الممنوحة لها وفي هذه الحالة يتعين تعليق العمل بالنظام الداخلي حتى يتسنى قبول هذه الترشيحات. ولذلك اقترح الوفد إضافة فقرة إلى المادة 17 من النظام الداخلي تُجنب تعليق العمل به يجري نصها كالتالي: "تعد الصيغة النهائية لقائمة الترشيحات ولن تقبل أي ترشيحات أخرى قبل افتتاح المؤتمر بـ 48 ساعة". وأضاف الوفد أن هذا الاقتراح منطقي بما أن المادة 17.2 تنص على قائمة مؤقتة والنص على مهلة محددة يعني ضمناً أن تكون القائمة نهائية وليست مؤقتة، فكان من الضروري إذا إعداد قائمة نهائية، وهو ما أدى إلى اقتراح هذا النظام، علماً بأنه يطبق حتى الآن بسلاسة بالنسبة إلى الهيئات الأخرى المذكورة.

128- ذكر وفد البرازيل أن هذه الفقرة الإضافية توضح الطريقة التي سيعالج بها المؤتمر مسألة الانتخابات غير أنه لاحظ تناقضاً بين الفقرتين 1 و 3 من المادة 17 لأن الفقرة 1 تشير بوضوح إلى أن الترشيحات يجب أن تصل إلى الأمانة في موعد أقصاه ستة أسابيع قبل افتتاح المؤتمر وهذا قد يمنع تقديم ترشيحات في الفترة التي تفصل بين الأسابيع الستة والساعات الـ 48 التي تسبق افتتاح مؤتمر الأطراف؛ فاقترح الوفد بناء على ذلك النص التالي: "يجب إرسال طلبات الترشيح".

129- تساءل وفد كينيا بعد ذلك أين هو التشجيع على تقديم ترشيحات في اللحظات الأخيرة ما دام الأمر يتعلق بإمكانية تقديم الترشيح قبل افتتاح مؤتمر الأطراف بـ 48 ساعة.

130- أوضح الرئيس إلى أنه عندما تنص الفقرة الأولى على أنه "يجب" فإن الأطراف تشجع على تقديم ترشيحات قبل افتتاح المؤتمر بـ 6 أسابيع، علماً بأن احتمال تعليق العمل بالمادة 17 يكون ضعيفاً إذا رغبت مجموعة في تقديم ترشيح إضافي أو إذا رغبت دولة طرف ترغب في ترشيح نفسها فالأمر يتعلق إذا بالتشجيع، وإذا أريد للانتخابات أن تتم بشكل جيد من المهم أن تعلن الدولة ترشيحها مبكراً بالقدر الكافي وأشار أيضاً أنه ينبغي مجرد الحرص على ألا يكون هناك مرشح يتقدم في اللحظة الأخيرة بما يجنب مؤتمر الأطراف تعليق العمل بالمادة 17 بهدف تقديم مرشح إضافي. وسأل الرئيس المستشار القانوني إذا ما كان يرغب في إضافة شيء.

131- شكر المستشار القانوني الرئيس وأوضح أن التعديل البرازيلي واقتراح سانت لوسيا لا يشجعان الدول على ألا تحترم موعد بدء إجراءات تقديم الترشيح ولكنهما يسمحان بتوضيح التزامات الدول الأعضاء والتزامات الأمانة. ولم يكن هناك جديد قد أضافه لأن المادة 17.2 تذكر أصلاً قائمة مؤقتة. وهنا تكمن صعوبة الوصول إلى تفسير في مرحلة انتقالية يبدو فيها توزيع المقاعد بين المجموعات غير واضح في ضوء الحسابات التي أجرتها الأمانة. وإذا كان النص قد تم حفظه كما كان فإن هذا الغموض سيستمر مقترناً بتفسير عبارة "قائمة مؤقتة". وأضاف المستشار أن الأمانة ستعد هذه القائمة المؤقتة قبل افتتاح مؤتمر الأطراف بأربعة أسابيع. وقال إن إضافة نص جديد في الفقرة 17.3 سيؤدي إلى بعض المرونة في الحالات التي ترى فيها بعض الدول في المجموعات الانتخابية، مصيبة أو مخطئة، أن مبدأ عدالة التوزيع لم يراع تماماً، كما إن هذه الإضافة ستسمح بالتفاوض لتقدم بعض المجموعات مرشحاً إما

طبقاً للحد الأدنى أو طبقاً للحد الأقصى المسموح به في المادة 15 من النظام الداخلي وقال أخيراً إن إغلاق قائمة المرشحين سيكون نهائياً قبل افتتاح المؤتمر بـ 48 ساعة مما يعني الالتزام بعدم المساس بها وأنها تستوفى من قبل الأمانة على أساس أي معلومات تتعلق بتعديل أو سحب ترشيح ما.

132- شرع الرئيس في اعتماد تعديل المادة 17 من النظام الداخلي نظراً لغياب طلب تناول الكلمة من جانب الأطراف. وبعد ذلك سأل الأطراف إذا كانت توافق على إعطاء الكلمة لبعض ممثلي المجتمع المدني الذين يرغبون في التعليق على المادة 11 من الاتفاقية ولم تتح لهم الفرصة قبل ذلك. ولم يعترض أي من الأطراف ولذلك أعطى الرئيس الكلمة لممثلي المجتمع المدني.

133- قام السيد رسماني وديراووغو رئيس الاتحاد الدولي للتحالفات المعنية بالتنوع الثقافي، باسم كل من الشبكة الدولية للتنوع الثقافي، والتقاليد من أجل الغد، والمجلس القومي للموسيقيين، والمعهد الدولي للمسرح، والاتحاد الأوروبي للإذاعة والتلفزيون، بالإدلاء بتصريح قدمه للأمانة يرد نصه بالكامل في الملحق 6 في هذا الإعلان أعرب على وجه الخصوص عن ارتياحه للموافقة على المبادئ التوجيهية التشغيلية للمادة 11 المتعلقة بدور ومشاركة المجتمع المدني مع الإشارة أن هذه المبادئ كان يمكن أن تتوسع في توصيف أدوار المجتمع المدني متجاوزة الممارسات المطبقة في إطار منظومة الأمم المتحدة إلا أنها تشكل بداية جيدة، وأعرب أيضاً عن امتنانه للموافقة على التوجيهات الخاصة باستخدام موارد الصندوق ودعا كل الأطراف التي لم تسهم بعد إلى سرعة الإسهام بانتظام ووفقاً لإمكانياتها، ملاحظاً أن 13 دولة فقط من أصل 98 هي التي دفعت اشتراكاتها وساند أيضاً المبادرة المعنية بالبحث عن مصادر تمويل غير حكومية للصندوق مؤكداً أن المشاركة الفعلية للمجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات التمويل هي وحدها التي تضمن لها النجاح وفي النهاية أشار ممثل الاتحاد الدولي إلى ضرورة تعزيز المبادئ والأهداف في المحافل الدولية الأخرى، وأنه من خلال المادة 23.6 (هـ) من الاتفاقية تمتلك اللجنة تفويضاً لتنفيذ هذا الالتزام.

134- أعطى الرئيس بعد ذلك الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي للإذاعة والتلفزيون.

135- تحدث السيد "جياكومو مازوني" باسم الاتحاد الأوروبي للإذاعة والتلفزيون وباسم أعضائه الـ 75 أي معظم الهيئات العامة للتلفزيون والإذاعة في أوروبا. فأنتي على ما أنجز من عمل ممتاز وعلى النتيجة التي تمثلت في توفير أداة دولية تمنح نشاط الاتحاد بالطابع الشرعي. وذكر أن المؤسسات العامة بشكل عام وليس فقط هيئات الإذاعة والتلفزيون تجد في هذه الاتفاقية ذات الطابع التشغيلي الأساس القانوني لأنشطتها وخاصة المادة 6 في فقرتها الأخيرة المعنية بالإجراءات الهادفة إلى تعزيز تنوع وسائل الإعلام بما في ذلك من خلال هيئات الإذاعة والتلفزيون العامة. وأشار إلى أن جميع هيئات البث العامة الأوروبية على استعداد للمشاركة في مواجهة هذا التحدي المهم، وأنه بفضل هذه الاتفاقية وبالاتفاق مع هيئاتها ومع المجتمع المدني سيكون هناك تطور لتعزيز وحماية التنوع الثقافي خاصة من خلال مساعدة هيئات الإذاعة في البلدان النامية ومساندة الإنتاج الفني المبتكر في البلدان التي تتعامل مع أعضاء الاتحاد الأوروبي.

136- وسأل الرئيس بعد ذلك إذا كان أي من الأطراف يرغب في تناول الكلمة وأعطى الكلمة للسيدة وزيرة الكامرون.

137- قالت السيدة أما توتو مونا وزيرة الكامرون إن أعمال الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف التي تنتهي اليوم يعتبرها الوفد الكامروني لحظة فارقة في تاريخ الاتفاقية ذلك أولاً إزاء الموافقة على العديد من المبادئ التوجيهية التشغيلية التي تتيح فعلاً تفعيل الاتفاقية، وأيضاً بسبب انتخاب بلدها عضواً باللجنة. ثم وجهت خالص شكرها وعرفانها

إلى كل الدول الأطراف في الاتفاقية وإلى الرئيس لما أبداه من اللياقة واللباقة في إدارة هذه الأعمال في جو من الهمة والهدوء.

138- أدلى وفد كندا بتصريح سلمه للأمانة يرد نصه في الملحق 7. وأعرب عن ارتياحه لما أنجز من أعمال وشكر الأمانة لمساندتها الدؤوبة للجنة. وشجع الأمانة على العمل على أن يحظى تنفيذ الاتفاقية بموارد كافية لأن التحديات التي تنتظر اللجنة خلال السنتين القادمتين هي تحديات مهمة وأعرب عن اغتباطه لمشاركة المجتمع المدني في أعمال اللجنة وللمبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بمشاركته.

139- أعرب وفد البرازيل عن بالغ ارتياحه لإعادة انتخابه في اللجنة الدولية الحكومية وشكر الدين ساندوه. كذلك وجه ثناءه إلى الأمانة - إلى السيدة ريفيير والسيدة ساوما - فوريريو وزملائهما - على الدعم المستمر المقدم للجنة وللأطراف في الاتفاقية. وأحاط الوفد علماً بارتياح بعملية الاختيار لمنصب أمين الاتفاقية وتمنى أن يتم تنفيذ هذه العملية بأسرع ما يمكن. وضم صوته إلى وفد كندا بخصوص منتدى U-40 وهذا بدوره اللجنة الألمانية. وأثنى في النهاية على الطريقة التي قاد بها الرئيس أعمال مؤتمر الأطراف.

140- أشار وفد زمبابوي إلى أنه نظراً للأهمية المعطاة للمجتمع المدني في الاتفاقية وفي المبادئ التوجيهية التشغيلية فإن السؤال المطروح هو عن معرفة ماذا سيحدث، وإداً ما كانت هناك آلية لمتابعة الطريقة التي تتم بها مراعاة ذلك أعمال اللجنة في المستقبل وذكر أيضاً أن المبادئ التوجيهية التشغيلية يجب أن تكون تشغيلية فعلاً على أرض الواقع ولا سيما تلك التي تنص عليها المادة 16 والمتعلقة بالمعاملة التفضيلية للبلدان النامية. وبهذا الخصوص أشار الوفد إلى تجربة أحد مخرجي السينما المشاهير الذي لم يستطع أن يتوجه لدولة كانت قد دعتة وذلك بسبب الإجراءات الروتينية، وشدد على أنه لا يزال هناك الكثير الواجب عمله من أجل تحقيق التطبيق الفعلي للمادة 16.

141- أوضح الرئيس أنه يبدي ملاحظة بصفة شخصية بشأن الاهتمام الشديد بما يقوله ممثلو المجتمع المدني وأشار إلى أنه سيراعى في محضر هذا الاجتماع وأنه على الأطراف وهيئات الاتفاقية أن يضعوا في الاعتبار في مداولاتهم المستقبلية الاقتراحات التي قدمها المجتمع المدني سواء على أرض الواقع مباشرة أو في إطار أعمال اللجنة فيما يتعلق بتطبيق المبادئ التوجيهية.

142- هنا وفد البرتغال كلا من الأمانة على عملها الذي حقق نجاح هذه الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف، والرئيس لإدارته النموذجية للأعمال، والدول التي انتخبت باللجنة وأعلن أيضاً إسهام بلده بمبلغ 50 000 يورو في الصندوق ودعا الأطراف الأخرى دفع إسهامها.

143- شكر وفد سانت لوسيا وزيرة الكاميرون على ما قالته بخصوصه، وهنا الأعضاء الجدد باللجنة وضم صوته لصوت البرازيل وشكر المدير العام لإعلانه عن الوظيفة م-5 أملاً أن يتم شغلها بأسرع ما يمكن. وفي هذا الصدد أحاط الوفد علماً بأن شاغل الوظيفة يناط بإدارة أمانة الاتفاقية، واغتنم الوفد الفرصة ليشكر أمانة الاتفاقية والرئيس ونائب الرئيس الذين لم يألوا جهداً ليتوج هذا المؤتمر بالنجاح.

144- تدخل بعد ذلك وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ليهنيئ الدول الأطراف المنتخبة للمرة الثانية أو للمرة الأولى في اللجنة، وأعرب عن تقديره لحسن سير الأعمال ونتائج المشاورات مؤكداً على ارتياحه لروح الزمالة التي سادت المناقشات. وشكر أيضاً الأمانة مؤكداً أن حسن عملها يعود إلى الكفاءة العالية والانفتاح الفكري لموظفيها وإلى توافر التمويل اللازم لها.

145- سلم وفد استونيا للأمانة بياناً يرد نصه بالكامل في الملحق 8، وهنا فيه كل الدول الأعضاء المنتخبة في اللجنة معبراً عن تطلعاته الكبيرة وعن أمله في أن تستمر اللجنة في العمل بالفاعلية ذاتها. وقال إن بلده أنشأ لجنة للقيام بتبادل الخبرات مع البلدان الأخرى عما يتم عمله بشأن الاتفاقية، وأعلن عن إسهامه الأول في الصندوق بمبلغ يعادل 10% من الاشتراك السنوي المدفوع لليونسكو وهذا ما يؤكد ثقة بلده في أهداف الاتفاقية.

146- كما سلم وفد جنوب أفريقيا للأمانة بياناً يرد نصه في الملحق 9، وهنا فيه بوجه خاص الأعضاء الجدد المنتخبين في اللجنة مركزاً على النتائج التي تدل على زيادة عدد البلدان الأفريقية الممثلة حالياً في اللجنة. وشجع الكامبيرون وكينيا على الترويج للاتفاقية في أفريقيا من أجل توثيق العلاقات بين البلدان الأفريقية فيما بين بلدان الجنوب، بل أيضاً بين الشمال والجنوب. وشكر الوفد الرئيس الذي قاد ببراعة أعمال المؤتمر وجميع البلدان الأخرى والمراقبين وممثلي المجتمع المدني الذين ينبغي أن يكونوا على يقين راسخ بأن أعضاء اللجنة يضطلعون بدورهم بجدية بالغة، ولا سيما فيما يتعلق بالمادتين 20 و 21 من الاتفاقية، مؤكداً أن الوقت قد حان لإشراك المجتمع المدني على أكمل وجه في الجهود المبذولة في إطار الاتفاقية.

147- وأخيراً ضم وفد ألمانيا صوته إلى أصوات المتحدثين السابقين ليهنئ بدوره الرئيس وجميع الأعضاء المنتخبين لعضوية اللجنة، مشيراً إلى أن نجاح هذا المؤتمر يعود إلى الرئيس وإلى الأمانة التي قامت بالأعمال التحضيرية ببراعة فائقة وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن المؤتمر قد مهد الطريق لعشرات الخبراء والأخصائيين الشباب، لكي يسخروا مهاراتهم في خدمة تنفيذ الاتفاقية. وذكر الوفد بالمنتدى الذي نظمه بالتعاون مع الاتحاد الدولي للتحالف من أجل التنوع الثقافي، تحت اسم Forum E-40 (منتدى الشباب دون سن الأربعين)، مشيراً إلى أنه مثال جيد لما يمكن القيام به، وإلى أنه لولا الدعم الذي قدمه كل من الأطراف واليونسكو لتعذر على ألمانيا تنظيم هذا الحدث الذي شارك فيه عدد كبير من المنظمات غير الحكومية مشاركة نشطة. وأعرب الوفد بكل تواضع عن جزيل الشكر موضحاً أن الطريقة التي تم بها اعتماد التوجيهات التنفيذية تبشر بالخير بالنسبة للروح التي سيستمر بها العمل.

البند 9 - اختتام الدورة

148- طلب الرئيس من المقررة تقديم تقريرها.

149- أشارت المقررة السيدة ميلينا سميت (سلوفينيا) إلى أن القرارات المعتمدة خلال هذا المؤتمر الثاني للأطراف تم توزيعها في الصباح، وأن القرار المتعلق بانتخابات أعضاء اللجنة تم توزيعها بعد الظهر. وذكرت أنه نظراً لأن ملاحق القرارات أي النظام الداخلي للجنة والمبادئ التوجيهية التشغيلية لم يتم تعديلها فإنها لم ترفق بهذه القرارات بهدف الاقتصاد في الورق. أما جدول الأعمال اليوم فقد أرفق بالقرارات بصيغته المعدلة من قبل مؤتمر الأطراف وبخصوص القرار 2.CP 8 bis "تعديل النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف" المعتمد توجاً فقد ذكرت أنه سيتم عرضه على الشاشات وأن كل القرارات المعتمدة بما فيها الملاحق ستكون متاحة على موقع الاتفاقية على الإنترنت عادة اختتام المؤتمر. ثم عدت المقررة القرارات التسعة المعتمدة وهي:

- القرار 2.CP 2: انتخاب الرئيس وعدة نواب للرئيس ومقرر مؤتمر الأطراف.
- القرار 2.CP 3: اعتماد جدول الأعمال بصيغته المعدلة.
- القرار 2.CP 3bis: الموافقة على قائمة المراقبين.
- القرار 2.CP 4: اعتماد المحضر المختصر للدورة العادية الأولى لمؤتمر الأطراف طبقاً للتعديل الوارد في الفقرة 27.

- القرار 5.CP.2: تقرير اللجنة عن أنشطتها وقراراتها إلى مؤتمر الأطراف.
- القرار 6.CP.2: الموافقة على النظام الداخلي للجنة.
- القرار 7.CP.2: الموافقة على المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ الاتفاقية والأنشطة المقبلة للجنة.
- القرار 8.CP.2: انتخاب أعضاء اللجنة.
- القرار 8bis.CP.2: تعديل النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف.

150- بعد اعتماد جميع القرارات شكر الرئيس المقررة على تقريرها الدقيق والموجز، كما شكر المترجمين والمترجمين الفوريين والفنيين وجميع من دعم أعمال مؤتمر الأطراف وساهم في تيسير المداوولات. كما أعرب عن شكره للدول الأعضاء التي جعلت العمل أكثر سهولة من خلال عدم تمديد المناقشة مساء. ثم أعرب عن شكره للأمانة مشيراً إلى أن حسن سير العمل في هذا الاجتماع كان نتيجة لحسن إعداده، وشدد على ما قامت به اللجنة ومن قبلها الأمانة التي قد أظهرت قدراً كبيراً من الحماس مما أتاح لمؤتمر الأطراف تمكن العمل بفعالية. ووجه الرئيس شكره الخاص إلى السيدة غاليا ساوما - فوريرو على تقديم المساعدة والمشورة في اجتماعات اللجنة وخلال هذه الدورة لمؤتمر الأطراف، والتي بدونها لم يكن ليتمكن من القيام بمهام الرئيس. وانضم إلى الأطراف الذين تمنوا إرسال رسالة إلى المدير العام بشأن التعيين في الوظيفة م-5، على أمل أن تُشغل في أقرب وقت ممكن، مشدداً على أن الأمانة تحتاج إلى شغل هذه الوظيفة كما شكر الأطراف الذين صوتوا لصالح إعادة انتخاب كندا في اللجنة مؤكداً أن وفد كندا سيعمل جاهداً للتعاون مع الوفود الأخرى حتى يتسنى لمؤتمر الأطراف أن يوافق في خلال سنتين على ما تبقى من المبادئ التوجيهية. كما وجه شكره للسيد لثوليها مهمة نائب الرئيس. وقال الرئيس إنه يعتبر نفسه محظوظاً جداً، ومكراً جداً لإنهاء حياته الدبلوماسية رئيساً لمؤتمر الأطراف هذا. وقام بتبليغ اعتذار السيدة ريفير، لعدم تمكنها من الحضور في ذلك اليوم. وفي النهاية، أعلن الرئيس اختتام الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

الملحق 1 بيان وزيرة الثقافة الكامرونية

« Monsieur le Président,
Madame la représentante du Directeur général de l'UNESCO,
Excellences, Mesdames et Messieurs,

Le Cameroun se sent honoré de prendre part à cette deuxième Conférence des Parties à la Convention de l'UNESCO sur la protection et la promotion de la diversité des expressions culturelles. Mon pays qui avait déjà pris part aux assises de juin 2007 éprouve, en effet, un plaisir renouvelé à être représenté ce jour encore dans cette belle enceinte.

Au nom de mon pays donc, je tiens à remercier l'Organisation des Nations Unies pour la science, l'éducation et la culture (UNESCO) pour toutes les attentions dont elle a su combler le Cameroun depuis trois décennies.

Mes remerciements vont de manières particulières au Directeur général de cette prestigieuse institution internationale, Son Excellence Koïchiro Matsuura, à qui je renouvelle ici la reconnaissance du gouvernement camerounais pour la grande amitié dont il nous a toujours gratifiée.

Je lui dis également merci pour les paroles aimables prononcées à l'endroit des différentes délégations ici présentes, dans la perspective d'un déroulement dans la cordialité et la convivialité des présentes assises.

Connu à travers le monde comme une Afrique en miniature, pour sa diversité ethnique, linguistique et culturelle, le Cameroun trouve en la Convention de 2005 sur la diversité culturelle un précieux instrument qui permettra à son potentiel culturel de s'épanouir, de s'ouvrir aux autres cultures du monde et de s'enrichir.

L'interdépendance des sociétés et l'accroissement des échanges nés du phénomène de la mondialisation affecte au premier chef la question de la circulation des biens et services culturels à l'échelle planétaire.

Avec acuité, la nécessité d'un espace juridique approprié se fait ou se faisait déjà ressentir dans un contexte global où la diversité des expressions culturelles se positionne comme un facteur de développement de paix et de cohésion sociale.

Le Cameroun, pour sa part, est convaincu d'une vertu inhérente à la diversité culturelle, celle d'être créatrice de richesses. Mon pays est tout autant convaincu du développement durable qui en découlerait au profit des communautés, des peuples et des nations.

Au moment où la Convention va entrer dans sa phase opérationnelle, nous avons la possibilité de donner corps aux nombreuses ressources culturelles et artistiques de nos pays respectifs et de consacrer, une fois pour toutes, l'importance de la diversité culturelle dans le progrès social et économique international.

Préserver et promouvoir la diversité des expressions culturelles, noble mission que s'est assignée l'UNESCO, induit un ensemble de valeurs inestimables à défendre et un héritage à protéger.

La diversité des cultures qui sous-tend le monde aujourd'hui est, à la vérité, la reconnaissance de l'interaction entre les peuples.

Le Cameroun, attaché à ces considérations, voudrait apporter toute sa contribution dans la mise en œuvre concrète des mesures destinées à faire de cette Convention un véritable outil d'éclosion des identités culturelles et partant d'une coopération culturelle saine sur la base d'une autorité internationale affirmée.

Le fondement de la cohésion sociale et de la compréhension mutuelle au Cameroun, pays bilingue et pluriel dans ses composantes sociales, se trouve dans le dialogue interculturel, gage de la paix.

Fort de toutes ces valeurs, nous sommes optimistes quant à l'avenir de ce traité qui, à coup sûr, ouvrira une nouvelle ère dans les relations culturelles entre nations. Nous voulons aussi croire que ces retombées en général et celles de son article 16 relatif au Traitement préférentiel pour les pays en développement en particulier seront, le moment venu, de nature à donner plus de saveur à cette Convention.

Enfin, le Cameroun apprécie à sa juste dimension l'important travail accompli par le Comité intergouvernemental au cours de quatre réunions en deux ans pour permettre une mise en application sereine de la Convention à travers les directives opérationnelles soigneusement élaborées. Nous en félicitons cet organe, ainsi que sa Présidente, Mme Véra Lacoeyllhe, sans oublier de féliciter M. Gilbert Laurin pour son élection à la présidence de la Conférence des Parties. C'est une nouvelle étape que va franchir la Convention avec les travaux de cette assemblée. Le Cameroun promet tout son soutien au processus y relatif. Nous souhaitons bons travaux à toutes et à tous. Je vous remercie de votre aimable attention. »

الملحق 2 بيان وفد البرازيل

« Monsieur le Président,

Permettez-moi tout d'abord de vous féliciter pour votre élection à la Présidence de cette Conférence. La délégation du Brésil vous assure de son entière collaboration pour mener à bien nos travaux.

Depuis 2003, le concept des diversités culturelles et le principe du développement durable sont intrinsèquement liés aux politiques culturelles publiques au Brésil. Avant même l'adoption de la Convention sur la protection et la promotion de la diversité des expressions culturelles, le gouvernement brésilien se penchait déjà sur le défi considérable d'intégrer la culture dans ses politiques de développement. La Convention et sa mise en application sont venues renforcer davantage cet objectif contribuant au renforcement des politiques culturelles au sein de l'État brésilien et face à la société.

Le Brésil a définitivement incorporé le défi de promouvoir le développement durable à travers ses politiques et ses programmes culturels. Dans ce sens, la Convention constitue un élément fondamental dans la mesure où elle permet la participation sociale, la promotion de l'autonomie et la durabilité des groupes culturels reconnaissant les technologies développées par la société et garantissant leur accès.

Nous centrons nos politiques culturelles sur trois leviers : la citoyenneté, l'économie et le domaine symbolique qui réunit les expressions artistiques, le système des connaissances et tous les apports dynamiques qui constituent la société brésilienne. L'objectif principal de notre politique culturelle est de répondre aux demandes et aux besoins de la société brésilienne des artistes et des producteurs du secteur de la culture qui représentent des partenaires de l'État dans cette mission.

Nous avons cherché, ces dernières années, à intégrer aux dynamiques culturelles les populations vulnérables, les groupes autochtones, les populations issues des anciennes communautés d'esclaves et toutes les manifestations régionales jusqu'alors exclues de notre politique culturelle. La diversité culturelle est maintenant reconnue comme étant le plus grand patrimoine de la société et le principe fondateur de la politique culturelle du pays.

C'est dans ce sens que le Secrétariat à l'Identité et à la Diversité Culturelle du Ministère de la Culture a lancé le programme « Identité et diversité culturelle : Brasil Plural (Brésil Pluriel) » qui intègre le plan pluriannuel du gouvernement de 2008 à 2011. Nous avons pour objectif de garantir que les groupes sociaux, les communautés et le réseau des producteurs culturels responsables de mécanismes de création, de diffusion, de soutien et de promotion. Les actions développées dans ce cadre ont été conjointement élaborées avec la population intéressée qui a décidé des orientations et des actions ratifiées par le plan national de la culture en cours de discussion au Congrès National brésilien.

L'initiative du Ministère de la culture de créer le programme « Cultura Viva » (Culture vivante) a été motivée par la recherche d'un programme plus vaste et plus approfondi sur la citoyenneté culturelle et la promotion du concept de diversité à travers les manifestations populaires. Ce programme permet l'accès aux moyens de formation, de création, de diffusion et de jouissance de la culture. Les partenaires immédiats sont les agents culturels, les artistes, les professeurs et les militants sociaux qui perçoivent la culture non seulement comme une expression artistique mais aussi comme un droit d'accès à la citoyenneté, à l'individualité et à l'économie.

Nous avons déjà entrepris des efforts pour la diffusion de la Convention à plusieurs niveaux. Tout d'abord, nous l'avons publiée en portugais pour amplifier sa diffusion. Ce mois de juin, nous avons démarré une série de séminaires ayant pour but de disséminer et de faire comprendre, aux agents publics et à la société, les articles de la Convention. La première édition de ce séminaire a eu lieu à Belo Horizonte, État du Geras Minais. La deuxième sera

réalisée prochainement à Sousa, État du Paraíba, dans une des régions les plus défavorisées du point de vue du développement économique mais avec une richesse de diversité culturelle extraordinaire.

Monsieur le Président,

J'aimerais terminer en faisant référence au Fonds prévu dans l'article 18 de la Convention, c'est la protection et la promotion de la diversité des expressions culturelles. Le Brésil considère que le Fonds international pour la diversité culturelle constitue un instrument fondamental pour le financement des politiques de développement mises en place par les pays en voie de développement. C'est un instrument qui vise davantage à dynamiser la coopération et la solidarité internationale. Le soutien financier apporté par ce Fonds, conformément à l'article 14 de la Convention, est l'un des quatre moyens prioritaires pour permettre l'émergence d'un secteur culturel dynamique dans les pays en voie de développement. Et il s'agit d'un moyen pour garantir les ressources nécessaires à la promotion de la coopération internationale à tous les niveaux de manière à ce que des initiatives Sud-Sud, par exemple, puissent être financées par des ressources provenant du Nord.

Ce Fonds représente un important outil de viabilisation de la Convention, lequel, en réunissant les conditions financières nécessaires, lui permettra de faire face aux risques d'homogénéisation culturelle provoqués par la mondialisation. Un exemple concret de ce risque d'homogénéisation est la situation de l'industrie cinématographique mondiale dont 85% du marché sont concentrés dans les mains d'un seul pays.

De ce fait, nous espérons que ce Fonds réunisse assez de ressources financières pour mener à bien des projets et des programmes qui puissent avoir un véritable impact sur le développement durable des pays affectés. Nous envisageons des dizaines, pourquoi pas des centaines de millions de dollars mobilisés pour assister ces pays de façon à leur permettre de structurer leur secteur culturel et de l'insérer de façon compétitive sur le marché mondial. Comme il s'agit d'un Fonds constitué par des contributions volontaires, nous ne pouvons pas espérer que des ressources aussi importantes puissent être collectées par le Secrétariat ou même par le mécénat d'initiatives privées.

Il incombe aux États parties, en mesure de mobiliser des montants significatifs, de prendre un engagement d'adopter les instruments nécessaires afin de récolter les contributions pour ce Fonds. Les contributions des États parties sont forcément volontaires mais rien ne les empêche d'être inventifs dans la conception des moyens d'obtenir ces ressources. Le mécanisme de financements innovants se prête à cet objectif. Le Brésil souhaite qu'une partie importante des efforts du Comité intergouvernemental, dans la prochaine période des sessions, soit consacrée à étudier un menu d'options offert aux États parties pour trouver le meilleur moyen d'apporter des contributions significatives à ce Fonds.

Merci beaucoup, Monsieur le Président ».

الملحق 3 بيان وفد بوركينافاسو

« Il y a deux ans, notre Conférence des Parties à la Convention sur la protection et la promotion de la diversité des expressions culturelles avait mis en place son premier Comité intergouvernemental avec pour mission essentielle l'élaboration du projet de directives opérationnelles.

Le Burkina Faso se réjouit de la confiance placée en lui et qui lui a permis de faire partie du premier Comité intergouvernemental.

Aujourd'hui, le moment est venu de faire le bilan. Le Burkina Faso voudrait donc exprimer sa joie pour avoir pu participer pleinement aux réunions du Comité intergouvernemental dont les conclusions sont soumises à votre appréciation aujourd'hui.

Monsieur le Président,

Le Burkina Faso a pu apprécier vos grandes compétences lors des travaux du Comité intergouvernemental que vous avez présidé avec efficacité et clairvoyance. C'est pourquoi je voudrais vous féliciter pour votre élection et vous dire par la même occasion notre disponibilité à vous soutenir.

Le Burkina Faso voudrait rappeler l'enthousiasme et les attentes légitimes des populations au moment de l'adoption de cette Convention. Nous avons le devoir de ne pas les décevoir. C'est pourquoi le Burkina Faso appelle à une mobilisation générale des États parties pour la mise en œuvre de la Convention.

Pour le Burkina Faso, la protection et la promotion de la diversité culturelle ainsi que la lutte contre la pauvreté passe également par l'élaboration et la mise en œuvre de programmes et projets culturels concrets. Dans ce sens, le Burkina Faso souhaite que nous puissions y arriver rapidement au profit du rayonnement et du développement de nos États. Je vous remercie ».

الملحق 4 بيان وفد مالي

« Le Mali, à l'instar du Burkina Faso qui vient de nous précéder au micro, a eu l'honneur de faire partie des États qui ont participé aux travaux du Comité intergouvernemental. C'est l'occasion pour nous de remercier la Conférence des Parties qui nous a fait confiance et nous espérons avoir contribué très modestement à jouer le rôle qui nous a été confié. Ceci dit, je voudrais dire que la mise en œuvre des enjeux de la Convention pour la protection et la promotion de la diversité des expressions culturelles se mesure avant tout aux enjeux qui sont les leurs. En effet, c'est à l'aune de son efficacité que cette Convention saura d'abord apprécier en particulier sa capacité à apporter des réponses concrètes au problème de l'échange culturel inégal. Prenons le cas du Mali.

Au Mali, le marché subit la domination de produits importés, d'œuvres importées qui sont décalés par rapport à l'environnement socioculturel des consommateurs. La situation est rendue difficile par la fragmentation linguistique et culturelle des marchés. Le faible pouvoir d'achat des consommateurs potentiels, l'insuffisance des producteurs qualifiés, le manque de capacité à assurer les activités de marketing, de distribution et de vente, la piraterie, l'alourdissement des coûts de production par les taxes d'importation et d'entrants, etc., ce sont autant de problèmes auxquels le Mali se trouve aujourd'hui confronté à l'instar de beaucoup d'autres pays africains.

D'une manière générale, les cultures africaines sont fragilisées par un environnement institutionnel, structurel et économique des plus difficiles et dont il conviendrait de tirer tous les enseignements pour la mise en place de politiques culturelles qui soient viables. La nouvelle Convention offre de ce point de vue un cadre de réflexion et de propositions qui nous semble pertinent et c'est pour cela que nous nous impliquerons dans cette Convention pour atteindre ces objectifs. Le Mali, bien que son mandat prenne fin lors de cette session, continuera à s'impliquer pour la suite de cette Convention. Je vous remercie ».

الملحق 5 بيان وفد كندا

« Si je prends la parole aujourd'hui, c'est pour souligner jusqu'à quel point beaucoup de travail a été accompli depuis notre dernière rencontre en juin 2007.

Le Comité intergouvernemental a accompli un travail colossal afin d'aider les parties à assurer la mise en œuvre de cette importante Convention, notamment en rédigeant plusieurs projets de directives opérationnelles relatives à de nombreuses dispositions de la Convention. À défaut d'être parfaits, ces projets de directives opérationnelles représentent néanmoins le fruit d'un large consensus et permettront de guider efficacement les parties dans la mise en œuvre de la Convention. Dans cette tâche, le Comité a évidemment bénéficié de l'appui constant du Secrétariat de l'UNESCO. Le Canada tient, d'ailleurs, à saluer l'important travail effectué par le Secrétariat dans la production et la rédaction de nombreux documents de travail et d'information.

Depuis juin 2007, nous avons également eu la chance de voir le nombre de ratifications augmenter considérablement. Alors que nous étions 65 parties à cette Convention réunies lors de notre première session ordinaire, nous pouvons maintenant compter sur l'appui de près d'une centaine d'États parties et d'une organisation d'intégration économique régionale. Voilà donc un succès indéniable et réalisé grâce à l'engagement ferme, la détermination et la volonté politiques de tous les États parties et des nombreuses organisations internationales présentes ici aujourd'hui. Ensemble, nous avons déployé beaucoup d'efforts et le chemin parcouru au cours des dernières années est impressionnant. Le travail est cependant loin d'être achevé. En plus de veiller à la mise en œuvre concrète de cette Convention, nous devons poursuivre la campagne de ratification afin d'obtenir la signature de tous. Il s'agit d'un des moyens d'assurer que cette importante Convention se retrouve au même rang que d'autres accords internationaux. Voilà pourquoi le Canada continue de promouvoir la ratification de la Convention sur la scène internationale, notamment dans les régions encore sous-représentées. À l'occasion de cette deuxième session de la Conférence des Parties, j'aimerais inviter toutes les parties à cette Convention de même que tous les représentants de la société civile à poursuivre leurs efforts afin de permettre à cette Convention de rassembler le plus grand nombre de pays provenant de toutes les régions. Merci, Monsieur le président. »

الملحق 6 بيان الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي، باسم الشبكة الدولية للتنوع الثقافي، ورابطة "تقاليد الغد"، والمجلس الوطني للموسيقى، والمعهد الدولي للمسرح، والاتحاد الأوروبي للهيئات العامة للبث والإذاعة

« Qu'il me soit permis de féliciter les États à cette Conférence pour l'approbation de ce premier ensemble des directives opérationnelles pour la Convention.

Je suis particulièrement heureux que nous ayons maintenant des directives opérationnelles pour l'article 11 qui engage formellement la société civile dans la mise en œuvre de la Convention. Comme vous le savez tous, l'article 11 est unique dans son insistance sans équivoque sur le rôle de la société civile et nous continuons à attacher une grande importance de voir cet article traduit en mécanisme concret. Nous sommes prêts à travailler avec le Secrétariat pour mener des activités concrètes pour donner vie à l'article 11. À travers ces actions, en convenant un échange informel avec la société civile, il y a un an, à la veille de sa première session extraordinaire et en invitant la société civile à fournir un commentaire écrit sur les directives opérationnelles pour l'article 16, l'UNESCO et le Comité intergouvernemental ont démontré une volonté d'accorder une voix à la société civile dans le processus de mise en œuvre.

Membres de la société civile, nous croyons que les directives opérationnelles pour l'article 11 auraient pu aller plus loin dans la description des rôles possibles pour la société civile. Nous croyons que les directives opérationnelles sur cet article doivent correspondre ou dépasser les pratiques dans le Système des Nations Unies. Toutefois, nous croyons que les directives telles qu'adoptées constituent un bon départ et nous souhaitons travailler avec celles-ci, ici à l'UNESCO, dans les forums internationaux et dans le dialogue individuel avec les États membres pour réaliser leur plein potentiel. Nous pouvons considérer ces directives comme une première version sujette à une amélioration et à un approfondissement sur la base des résultats réels dans les prochaines années.

Nous sommes aussi heureux de voir que des directives pour le Fonds international pour la diversité culturelle ont été mises en place. Maintenant, nous invitons vivement tous les États qui n'ont pas encore contribué au Fonds à le faire rapidement, dans une échelle proportionnelle à leurs moyens et sur une base récurrente. Nous notons que seulement 13 des 98 États qui ont ratifié cette Convention ont jusqu'ici contribué au Fonds ; il est maintenant temps pour tous les États de faire un pas en avant. En outre, nous persistons à croire que les organisations de la société civile peuvent contribuer utilement à l'évaluation des projets soumis au Fonds et nous espérons que des dispositions seront créées à cet effet. Nous appuyons l'initiative de recherches de financements non gouvernementales pour le Fonds mais nous affirmons que seule une véritable implication de la société civile dans le processus de prise de décision pour les opérations de financement peut conduire à son succès. Finalement, nous réaffirmons notre engagement à travailler avec vous pour accroître la visibilité de cette importante Convention. Nous avons travaillé très fort pour la mise en place d'un instrument juridique qui reconnaît la nature distincte des biens et services culturels et qui affirme le droit des États d'appliquer des politiques et autres mesures pour appuyer leurs secteurs culturels domestiques.

Pour réaliser son plein potentiel, tous les intervenants doivent œuvrer pour le plein rayonnement de la Convention. Ce qui inclut la promotion des principes et objectifs dans les autres forums internationaux. Nous notons qu'à travers l'article 23.6 (e) de la Convention, le Comité intergouvernemental possède un mandat pour mettre en œuvre cet engagement. Nous offrons notre entière coopération dans la poursuite de ce travail crucial. Je vous remercie, Monsieur le président, auguste assemblée.

الملحق 7 بيان وفد كندا

« Il me fait plaisir cet après-midi d'intervenir à titre de représentant du gouvernement du Québec au sein de la délégation du Canada.

D'entrée de jeu, nous tenons à souligner notre satisfaction à l'égard des travaux menés par le Comité intergouvernemental et à remercier le Secrétariat pour son appui indéfectible au Comité. La qualité des directives opérationnelles adoptées est le reflet du sérieux et de l'ardeur avec lesquels le Comité et le Secrétariat ont œuvré. Nous encourageons d'ailleurs le Secrétariat à faire en sorte que la mise en œuvre de la Convention repose sur des ressources suffisantes car les défis qui attendent le Comité pour les deux années à venir sont importants.

Par ailleurs, nous sommes particulièrement heureux de l'implication de la société civile dans les travaux du Comité et nous nous réjouissons des directives opérationnelles concernant sa participation. Nous croyons également qu'elle continuera d'avoir un rôle essentiel à l'égard de la visibilité et de la Convention. Bien sûr, il faudra sur les organisations qui œuvrent dans le secteur de la culture puisqu'elles sont au premier chef concernées par l'application de la Convention. Elles auront à défendre et à promouvoir la Convention auprès des États et dans toutes les enceintes internationales où elles peuvent s'exprimer, mais il y a aussi les experts qui peuvent concourir à faire connaître la Convention et en expliquer la portée et les objectifs.

Nous saluons, à cet égard, la tenue du Forum mondial U40 qui a précédé la présente session de la Conférence des Parties. Cette initiative aura donné l'occasion à de jeunes experts de se rencontrer et de débattre de la mise en œuvre de la Convention, ce qui contribuera à sa compréhension et à sa promotion. Nous félicitons la Commission allemande pour l'UNESCO qui a eu l'initiative de cet événement et la Fédération internationale des coalitions pour la diversité culturelle qui l'a appuyée pour son organisation.

Dans le même ordre d'idée, nous tenons à rappeler l'existence depuis l'automne 2008 du Réseau international de juristes pour la diversité des expressions culturelles. Réseau qui a, notamment, pour objectif de générer une réflexion indépendante sur des problématiques liées à la mise en œuvre et à l'interprétation de la Convention d'offrir un service de soutien juridique concernant la mise en œuvre de la Convention aux États qui en font la demande et de répondre aux demandes de la société civile. Des informations concernant le réseau sont disponibles sur le site Internet de la Faculté de droit de l'Université Laval à Québec et les responsables du réseau invitent quiconque ayant des questions d'ordre juridique sur la Convention à les leur soumettre.

Finalement, en ce qui nous concerne, nous continuerons dans les années à venir à nourrir la réflexion sur la portée et les objectifs de la Convention au moyen du site Internet et du bulletin d'information hebdomadaire sur la diversité des expressions culturelles qu'opère le Ministère de la culture, des communications et de la condition féminine du gouvernement du Québec.

Nous portons d'ailleurs à l'attention de tous qu'un nouvel essai du Pr. Ivan Bernier, expert indépendant reconnu à l'échelle internationale, sera bientôt déposé sur ce site. Essai qui portera cette fois-ci sur la portée et l'interprétation des articles 20 et 21 de la Convention. Bien entendu, Monsieur le président, comme à l'habitude, ce document est un essai d'auteur et ne constitue ni la position du gouvernement du Québec ni celle du gouvernement du Canada. Je vous remercie, Monsieur le Président. »

الملحق 8 بيان وفد إستونيا

„Mr Chairman, Ladies and Gentleman.

Let me be brief. We would like to congratulate all the State Parties elected to the Intergovernmental Committee. Our expectations are high and we are absolutely certain that the Committee will continue its work as effectively as it has done so far.

Estonia has been closely following all the deliberations in both the Conference of the Parties and Intergovernmental Committee as regular observer. We have put in practice new innovative support mechanisms for cultural and creative industries in Estonia. Diversity of cultural expressions is in the very heart of Estonian cultural policy.

We are very much looking forward to what Director-General yesterday called the implementation phase of 2005 Convention. Estonia looks forward into turning the words into actions. We have set up national taskforce for diversity of cultural expressions. We are eager to exchange best practices with other countries to share the experiences in the implementation of the convention. Even though the times are rough and there are ongoing (and sometimes it feels like never-ending) budget cuts, Estonia has made its first contribution to the International Fund for Cultural Diversity, accounting to almost 10% of our annual UNESCO membership fee. This is to show our trust in the objectives of the Convention and the process we have witnessed.

Thank you, Mr Chairman, for your excellent work running this conference. Thank you all for your attention and we wish you all the strength in continuation of this important work.“

الملحق 9 بيان وفد جنوب أفريقيا

“Thank you Mr. Chairman, South Africa would like to take this opportunity to express our congratulations and welcome to all the newly elected members to the IGC for the next 4years.

We are very pleased that we now have more than half of African countries having ratified the 2005 Convention to date and this bodes well for the convention in that through the AU and cooperation other developing countries we will continue to lobby for more ratifications and we trust that with the Minister of culture from Cameroon and the ambassador from Kenya we will all work together to put more effort in ensuring that not only South- South relations are strengthened, but also South – North cooperation to continue the promotion of the Convention.

Mr. Chairperson we would also like to commend the speed with which these guidelines were adopted. Four (4) days had been set aside to conclude this work but we did it in two days and we had “clean–slates” from 3 groups which is an improvement from our 1st COP where there were more candidatures than there were seats.

We worked well with the Bureau members, the secretariat and yourself as Chairman of the previous IGC. We would like to commend the Secretariat for all their hard work. Thank you for chairing this COP and for your good leadership of this august body and the work you did as chair of the previous IGC.

We cannot over-emphasise the importance of the role of civil society. We have heard their presentation yesterday and their offer to develop guidelines for Articles 20 & 21. It is our believe that we should take up their offer to do so as they sit in other UN agencies like the WTO where discussions that may impact this Conventions are held regularly. Their experience will enrich this august body immensely and also ensure that this Convention is not viewed as subservient to other international trade instruments or Conventions.

Thank you Mr. Chairman.”